وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:
قاسب ابتسام

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: ضيف أحمد

لجنة المناقشة:

د/ عزوز احمد.....رئيسا
د/ ضيف احمد.....مشرفا
أ- بلحنيش عبد الرحمان.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أحمد الله حمدا كثيرا أن منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع و أسأله أن يوفقني لما فيه خير و صلاح لأمتنا أما بعد:

لا يوجد قلم من دون حبر و لا يوجد إنسان ناجح من دون أفراد يحثونه على الثبات و الصبر على المصاعب لتحقيق أهدافه و طموحاته، و لذا أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المحترم **ضيف أحمد** الذي كان سندا لي في إتمام هذا العمل و في مشواري الدراسي أيضا أسأل الله أن يحفظه لعائلته و يحفظه لبلدنا الحبيب.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساندني و كان لي نعم العون في مشواري الدراسي ككّل و لأن شكر الناس واجب مقدس علينا فإني أشكر كلّ أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة -آكلي محند أولحاج- البويرة

وجميع طاقمها الإداري بدون استثناء و أخص بالذكر: **رسول حميد، فرحي كريمة**

و كل من ترك بصمة جميلة في مشواري الدراسي.

و لا أنسى عاملات مكتبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير اللاتي ساعدنني بالكلمة الطيبة و النصائح السديدة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدتي التي سهرت من أجل راحتي و ضحت بالكثير في سبيل أن أتعلم و أن أكون من صفوة المثقفين و المتعلمين.

والدي الذي كان سندا لي في دراستي و لم يبخل عليّ بشيء

أدعو الله من قلبي أن يحفظكما لي و لجميع إخوتي

إلى إخوتي: **أحمد**، **علي**، **حمزة**، **يحي** و **بلال**

و أختي **ماجر**

و إلى أبي الثاني **جدي** العزيز رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه

كما لا أنسى كلّ من علمني حرفا و ترك بصمة جميلة في حياتي التعليمية و أخص بالذكر: **شلابي محفوظ**،

براهيمي عبد النور، **رباح زينب**

و إلى كل صديقاتي اللاتي شاركنني حلاوة الدراسة و مرارتها خاصة: أختي و صديقتي **صباح لعبيد**،

علواش كريمة، **عشيط لبنى** ..الخ.

و إلى كل من آمن بالله ربّا و بمحمد رسولا

Http://maomao520.yeah.net

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل هام للدول النامية، لهذا سعت الجزائر و لازالت تسعى إلى الرفع من التدفقات الواردة إليها من المستثمرين الأجانب، و لتحقيق ذلك قامت بإصدار مجموعة من القوانين و التشريعات التي تمكن المستثمر الأجنبي من ممارسة أعماله بكل راحة و فعاليّة خاصة في الألفية الثالثة بعد إدراكها للأهمية التي توليها الكثير من الدول لهذا النوع من الاستثمار، و لكن رغم كل هذه المساعي لازالت الجزائر تعاني من صعوبات و عراقيل تمنع من زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة خاصة الفساد الإداري كالبيروقراطية و المحسوبية...الخ، و بالتالي فإن هذا جعل من هذه الاستثمارات غير مساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر فمن يطلع على الإحصائيات الخاصة بها يجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 2.02% طيلة الفترة 2000 – 2016، كما أنها لا تساهم أيضا في علاج الإختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك فهي توفر حوالي 10% من مناصب العمل الإجمالية فقط و هذا ضعيف مقارنة بما توفره الاستثمارات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
تشكرات	I
إهداء	II
الملخص باللغة العربية	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول و الأشكال	VII
قائمة الاختصارات	VIII
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	3
المطلب الأول: مجالات الاستثمار و أهدافه	5
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار	8
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه	10
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته	20
المبحث الثالث: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر و تقييمه	23
المطلب الأول: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر	23
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و نظرياته	
تمهيد	35
المبحث الأول: لمحة عامة حول النمو الاقتصادي	36

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و خصائصه	36
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	41
المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي و تكاليفه	44
المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي	46
المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك	46
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين	53
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك	56
المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي (النظريات الحديثة)	59
المطلب الأول: نموذجي Paul Romer في النمو الاقتصادي	59
المطلب الثاني: نموذج Lucas في النمو الاقتصادي	66
المطلب الثالث: نموذج Barro في النمو الاقتصادي	71
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي بالجزائر	
تمهيد	75
المبحث الأول: لمحة عن الاستثمار في الجزائر	76
المطلب الأول: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار في الجزائر	76
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر	82
المطلب الثالث: صعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	86
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر	90
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	90
المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري الجزائري وفق المؤشرات الإقليمية و الدولية	97
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	100
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر	103
المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل في الجزائر	103

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	105
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر	108
خلاصة الفصل الثالث	110
الخاتمة	112
قائمة المراجع	115

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	90
02	تقسيم المشاريع الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 – 2016	92
03	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2002 – 2016	94
04	أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015	96
05	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2011.	97
06	درجة المخاطر القطرية و درجتها المئوية	99
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	102
08	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015	103
09	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016	104
10	تطور PIB خلال الفترة 2000 – 2016	105
11	نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في PIB خلال الفترة 2000 – 2015	106
12	تطور أهم حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015	108

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيم المشاريع الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 – 2016	93
02	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2002 – 2016	95
03	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2016	106

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الشرح
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – الأونكتاد (باللغة الانجليزية)
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر (باللغة الفرنسية)
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات

مقدمة

تتعدد حاليا أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية و هذا في ظل ظهور ما يسمى بالعولمة و التي قامت بتوسيع و تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية بعد أن كانت محدودة، مما أدى إلى حرية تنقل الأفراد و كذلك رؤوس الأموال و التي تتمثل عادة في فروع لمؤسسات أو مؤسسات قائمة في حد ذاتها للاستثمار خارج الوطن الأم.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي تطورت بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة و ذلك نظرا لمجموعة من العوامل و لعل من أهمها حاجة الدول النامية الماسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية لتغطية حاجة هذه الدول من رؤوس الأموال، بالإضافة إلى اعتباره بديل ناجح للشكل التقليدي و المتمثل في القروض الخارجية (الأجنبية) هذا الأخير أثبت فشله و أوقع العالم في أزمات كبيرة تمثلت في عجز الدول النامية عن تسديد أقساطه على سبيل المثال عجز كل من المكسيك و البرازيل سنة 1982 على الوفاء بديونها،كما أنه يلعب دور حيوي في القضاء على مشكل البطالة بفتح مناصب شغل جديدة و المساهمة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما.

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى جذب أكبر نسبة ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، خاصة و أنها تعتمد حاليا بدرجة كبيرة على الريع البترولي هذا الأخير الذي أصبح الاعتماد عليه كقطاع وحيد ممول لكل احتياجات الدولة الجزائرية أمر في غاية السلبية، فميزانية الدولة أصبحت تتحكم فيها عوامل خارجية تتعلق بالأسعار السائدة في سوق النفط، لذلك تحاول قدر الإمكان تنويع صادراتها و تخفيض تكلفة بعض المنتجات بجذب المشاريع التي تنتجها إلى داخل الوطن، بالإضافة إلى كل هذا فحاجة الجزائر الماسّة للاستثمار الأجنبي المباشر تأتي أيضا لتدعم رغبتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي لم ترقى إلى المعدل المقبول في الألفية الثالثة.

1- إشكالية البحث:

انطلاقا من العرض السابق يمكننا صياغة الإشكال الرئيسي لموضوع الدراسة كالتالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل المناخ الاستثماري السائد ؟

2- التساؤلات الفرعية:

و يتفرع هذا الإشكال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر أهمها فيما يلي:

- متى يمكن اعتبار الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشر؟
- ما هي نظرة المدارس الاقتصادية و الاقتصاديين للنمو الاقتصادي؟
- هل يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- فرضيات البحث:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى بغرض تحقيق عوائد أكبر.
- النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بمناخ غير ملائم لجذب الأجانب للاستثمار فيها.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- مبررات اختيار الموضوع:

و تنقسم مبررات اختيار موضوع الدراسة إلى مبررات ذاتية و مبررات موضوعية:

❖ **مبررات ذاتية:** الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الرغبة في التعرف أكثر على واقعه في الجزائر.

❖ **مبررات موضوعية:** تتمثل فيما يلي:

- التطورات الجديدة التي تطرأ على هذا الموضوع من سنة إلى أخرى.
- التعرف على العراقيل التي تعيق من زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر.
- الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إبراز و توضيح العوامل التي تساعد البلد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بغرض الاستثمار فيه.
- التطرق لمميزات المناخ الاستثماري في الجزائر.

- التعريف بواقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- توضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

6- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في اعتباره يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد أي بلد لأن له دور كبير في معالجة الأزمات المالية التي قد تعترض كل بلد، بالإضافة إلى مساهمته في تطوير اقتصاديات البلدان.

7- حدود البحث:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة على مدى سبعة عشر عاما (2000- 2016) نظرا لزيادة الأهمية التي توليها الجزائر للاستثمار باعتباره حل لبعض مشاكلها و رغبة مني في دراسة هذا الموضوع منذ بداية الألفية الثالثة و التعرف على القوانين التي صدرت في هذه الفترة و المتعلقة بالاستثمار.

8- المنهج المتبع:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى التاريخي، و ذلك من خلال وصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و الاعتماد على إحصائيات الفترة 2000 – 2016 و تحليلها قصد التعرف على أثر هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

9- الدراسات السابقة:

أ. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الممكن الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستديمة، و كذا السياسة التي يمكن إتباعها بصفة عامة في الدول النامية لتحقيق الاستدامة و في الجزائر بصفة خاصة، و التي كان من أبرزها توفير المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال العمل على تحقيق الاستقرار السياسي الذي يؤثر على ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر، بالإضافة إلى تقديم الحوافز و الامتيازات.

و قد كان من أهم استنتاجات هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية المستديمة من خلال تأثيره المباشر على الاستدامة، إذ أنه يعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة و يعمل على ترقية أداء العنصر البشري و دعم قدراته، بالإضافة إلى مساهمته المباشرة في التقليص من حدة الفقر والقضاء عليه من خلال خلق الثروة و تحقيق الرفاه العام و التخفيض من حدّة البطالة...الخ.

ب. رايس حدة و كرامة مروة، **مقال بعنوان تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية –** ، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، الجزائر، ديسمبر 2012.

تناولت هذه الدراسة أهم القوانين التي تنظم سير أعمال المستثمرين الأجانب في الجزائر، بالإضافة إلى تقييم المناخ الاستثماري المتمثل في توفر الهياكل القاعدية المشجعة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية و المعاملة المماثلة بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب و غيرها من العوامل، كما أن هذه الدراسة أكدت على أنّ الجزائر تتوفر على مناخ استثماري يمكنها من استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية نظرا للجهود التي تبذلها الحكومة من برامج للإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو...الخ.

كما أنّ هذه الدراسة تؤكد على أنّ الجزائر كانت أقل البلدان تضررا من الأزمة المالية العالمية، و أنه على عكس ما كان متوقع فإن الاستثمار الوارد للجزائر خلال الفترة 2008 – 2010 كان أكثر من السنوات السابقة.

10– تقسيمات البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: قمنا بتخصيصه للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تناولنا في المبحث الأول تمهيد حول الاستثمار بصفة عامة، أما المبحث الثاني تكلمنا عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه بالإضافة إلى أشكاله و أهدافه و الأهمية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر و تقييمه.

الفصل الثاني: تطرقنا في المبحث الأول إلى لمحة حول النمو الاقتصادي من خلال المفهوم و الخصائص بالإضافة إلى العوامل المحددة له و في الأخير فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي، أما المبحثين الأول و الثاني تم تخصيصها لنظريات النمو الاقتصادي التقليدية و الحديثة أو ما يعرف بنماذج النمو الداخلي و ذلك على التوالي.

الفصل الثالث: تكلمنا فيه عن الاستثمار في الجزائر و واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك بالتطرق للإحصائيات خلال فترة الدراسة، و في آخر الفصل تطرقنا إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عن النمو الاقتصادي.

11- صعوبات البحث:

- قلة و ضيق الوقت.
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات.

الفصل الأول:

عموميات حول

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

الاستثمار هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يرغب المستثمر أن يستثمر أمواله فيه بغرض الحصول على عائد، و بهذا المعنى فإن الاستثمار يعتبر أكثر شمولية في المشروعات الاقتصادية و يعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية و بالتالي يعتبر مصدرا لدخولهم.

و قد ساهم التطور الاقتصادي الذي مسّ العديد من الدول في ظهور أشكال عديدة و متعددة للاستثمار، حيث يتم تقسيم الاستثمار حسب المعيار الجغرافي إلى شكلين هما: الاستثمارات المحلية، أما الشكل الثاني فيتمثل في الاستثمارات الأجنبية و التي تعبر عن تحركات الأموال النقدية و العينية و الحقوق المعنوية من بلد إلى آخر سواء رافقها العمل أو لم يرافقها لإقامة مشروع اقتصادي جديد أو المساهمة في رأس مال مشروع قائم و ذلك بهدف تحقيق أرباح تفوق ما يتوقع الحصول عليه في البلد الأم للمستثمر، و الاستثمار الأجنبي بدوره ينقسم إلى استثمارات أجنبية غير مباشرة و استثمارات أجنبية مباشرة التي تتسم بالوجود المادي للاستثمار على أرض الواقع في شكل مؤسسات أو مشاريع اقتصادية...الخ و ذلك من طرف مستثمر أجنبي، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أشكال التمويل الدولي التي أعطيت لها أهمية قصوى من طرف مختلف البلدان منها الجزائر التي أصبحت ترى فيه الحل لبعض المشاكل التي تعاني منها كالبطالة، بالإضافة إلى الرغبة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي عن طريقه.

و سنقوم بالتفصيل أكثر في هذا الفصل من خلال الثلاثة مباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر و تقييمه

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم المواضيع الهامة في اقتصاد أي دولة، كما أنه حديث النشأة فقد ظهر في أواسط السبعينات مع ظهور الرساميل و زيادة حجم إنتاج النفط و ما تبع ذلك من ارتفاع شديد في الأسعار نتيجة ازدياد الكميات المباعة. لهذا سنتطرق في هذا المبحث لأساسيات الاستثمار و ذلك من خلال تناول مفهوم و مجالات الاستثمار و أهدافه بالإضافة إلى أهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

تتعدد تعاريف الاستثمار بتعدد الأطراف و الجهات التي تعرفه و تهتم بدراسته، و من أهم هذه التعاريف نجد:

أولا– التعريف اللغوي للاستثمار:

الاستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمرة أو حمل الشجر، أثمر الشجر و أخرج ثمره، و أثمر الرجل أي كثر ماله، و الثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب و الفضة، و ثمر ماله: نماه و هو ما يستفاد من قوله تعالى ﴿ **و كان له ثمر فقال لصاحبه و هو يحاوره أنا أكثر منك مالا و أعزّ نفرا** ﴾ سورة الكهف الآية 34.

و استثمار مصدر الفعل استثمر، و استثمر المال: نماه، و قد عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه: "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات و المواد الأولية و إما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم و السندات".[1]

ثانيا– التعريف الاقتصادي للاستثمار:

للاستثمار من الناحية الاقتصادية مجموعة من التعاريف نذكر أهمها فيما يلي:

يعرف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال، و يتحدد ذلك من خلال النظر لسعر الفائدة و الكفاءة الحدية للاستثمار فحجم الاستثمار يتوقف أساسا على حجم الادخارات.[2]

[1] ناصر عثمان محمد عثمان، **ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص:9.

[2] أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص ص:17 – 18.

الاستثمار هو إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار و ليس الاكتناز.[1]

الاستثمار هو توظيف الأموال الفائضة في أدوات و مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي و زيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد و المجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة.[2]

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة و غالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع و السندات و الأسهم و صناديق الاستثمار، كما قد يشير أيضا إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع و الشراء puts and Calls و العقود المستقبلية Futures و عقود المبادلة Swaps هذا بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة Tangible Assets.[3]

ثالثا– التعريف المحاسبي للاستثمار:

ينظر إلى الاستثمار من الناحية المحاسبية على أنه: "مجموع الأملاك و القيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبتها أو التي أنشأتها المؤسسة من أجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة و المحافظة على شكلها لمدة طويلة".

أو بمعنى أخر تعبر الاستثمارات عن "الأصول الثابتة التي تستعملها المؤسسة بصفة دائمة لإنتاج و بيع السلع و الخدمات و لا يتم حيازتها بهدف البيع بل للاستخدام الدائم لذلك سميت بوسائل الاستغلال الدائمة، فهي مجمل الأملاك و القيم الدائمة المعنوية (حقوق الملكية الصناعية و التجارية، حقوق الاختراع، شهرة المحل، العلامات التجارية...) و غير المعنوية أو الملموسة (التجهيزات، الأراضي...)، المنقولة (التجهيزات...) و غير المنقولة (الأراضي...) التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة، لا من أجل بيعها أو تحويلها و إنما لاستعمالها كوسائل دائمة للاستغلال سواء المخصصة للإنتاج أو الموجهة للعمليات غير المهنية (تجهيزات اجتماعية)".[4]

[1] محمد عوض عبد الجواد و عي إبراهيم الشديفات، **الاستثمار في البورصة**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص:15.

[2] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص :18.

[3] محمد الحناوي و نهال فريد مصطفى، **مبادئ و أساسيات الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص:18.

[4] فرحي كريمة، أهمية **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012، ص:7.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار و أهدافه

أولا– مجالات الاستثمار:

يقصد[1] بمجال الاستثمار هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يرغب المستثمر أن يستثمر أمواله فيه بغرض تحقيق عائد. و بهذا المعنى فإن مجال الاستثمار يعتبر أكثر شمولية من معنى أداة الاستثمار.و توضح الصورة إذا كان مستثمر يوظف أمواله في استثمارات ذات طابع محلي بخلاف الحال من مستثمر آخر يقوم بتوظيف أمواله في استثمارات أجنبية فإن أول ما يتبادر لذهننا هو مجال الاستثمار. أما لو حددنا اتجاه المستثمر الأول نحو السوق المالي بينما اتجاه المستثمر الثاني في توظيف أمواله نحو سوق العقار فإن تفكيرنا يتجه نحو أداة الاستثمار. و حيث تتباين مجالات الاستثمار تتباين أيضا أدوات الاستثمار في كل مجال. إن هذا التنوع في مجالات الاستثمار و أدواته من شأنه أن يتيح للمستثمر توفير بدائل استثمارية متعددة و اختيار البديل المناسب لها. و يمكن تصنيف مجالات الاستثمار المتعارف عليها إلى قسمين هما:

- تصنيف جغرافي.
- تصنيف نوعي.

1. التصنيف الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تنحصر مجالات الاستثمار من الوجهة الجغرافية إلى استثمارات محلية و استثمارات أجنبية.

أ. **الاستثمارات المحلية:** و تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار. و قياسا على ذلك فإن الأموال التي قامت بها مؤسسات فردية أو أفراد بتوظيفها داخل الأردن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية و مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع تجارية، عملات أجنبية، ذهب و أوراق مالية متداولة في السوق المالي...الخ.

ب. **الاستثمارات الأجنبية:** و تشمل كافة مجالات الاستثمار المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية و بأي أداة استثمارية تم توظيف الأموال بها، سواء من مؤسسات مالية أو أفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة. و بغرض التوضيح نقول لو قام مستثمر يقيم في الأردن بشراء أرض أو عقار في أمريكا بقصد المتاجرة أو قام البنك

[1] حسني علي خربوش و آخرون، **الاستثمار و التمويل**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص:33 – 35 بتصرف.

المركزي بالاستثمار في أذونات الخزانة الألمانية أو البريطانية.

2. التصنيف النوعي لمجالات الاستثمار:

يمكن تصنيف مجالات الاستثمار وفقا لنوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي أو اقتصادي و استثمار مالي.

أ. **الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي:** يسمى الاستثمار استثمارا حقيقيا إذا ما وفّر للمستثمر حقا في حيازة أصل حقيقي كالسلع، الذهب و العقار. و هنا نسأل ماذا نعني بالأصل الحقيقي ؟ نعني بالأصل الحقيقي هو ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته و إذا ما استخدم فإنه نتيجة استخدامه ينتج عنها منفعة اقتصادية إضافية تظهر في شكل سلعة أو خدمة. إلا أنه يواجه مشاكل نلخصها كما يلي:

- ✓ من المعلوم أن الأصول الحقيقية أنواع متعددة غير متجانسة أي متباينة فيما بينها، مما يجعل درجة المخاطرة المرافقة للاستثمار في أصل معين تختلف عن درجة المخاطرة المرافقة لأصل آخر، و هذا ما يزيد من صعوبة عملية تقويمها.
- ✓ يوصف الاستثمار في هذه الأصول في معظم الأحيان بالانخفاض الغير نشط أو المنخفض السيولة. و يرجع ذلك لعدم توفر سوق ثانوي فعال يتم خلاله تداول هذه الأصول كما هو الحال في الأسواق المالية الثانوية التي يتم بها تداول الأوراق المالية.
- ✓ يتحمل المستثمر في الأصول الحقيقية نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا. و من أمثلة هذه النفقات تكاليف النفقات المالية و هي مرتفعة نسبيا مثل نفقات النقل و التخزين و الصيانة...الخ.
- ✓ أن الاستثمار في الأصول الحقيقية يتطلب من المستثمر خبرة متخصصة بطبيعة الأصل محل الاستثمار.

ب. **الاستثمارات المالية:** يركز هذا النوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية.فالاستثمار يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية يعبر عنها بالأوراق المالية القابلة للتداول و التي تتخذ شكل سهم. أو شهادة إيداع أو سند...الخ. و كما ذكرنا فإن هذا الاستثمار يعطي المستثمر ادعاء يتمثل بحقه في الحصول على جزء من عائد الموجودات الحقيقية التي تمتلكها الشركة المصدرة للورقة المالية.[1]

[1] حسني علي خربوش و آخرون، نفس المرجع السابق، ص ص:36 – 38 بتصرف.

أما عيوب الاستثمار في الأصول المالية تتلخص في:[1]

- ✓ انخفاض درجة الأمان عما هي في الاستثمارات الحقيقية مع أن هذا لا يتعارض مع وجود أوراق مالية مضمونة مثل السندات المضمونة بموجودات الشركة التي أصدرتها أو الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح.
- ✓ يتعرض المستثمر في السندات المتوسطة أو طويلة الأجل إلى مخاطر انخفاض القوة الشرائية للاستثمار بسبب عامل التضخم.

ثانيا– أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار و المخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:[2]

1. **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم و ربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل و ربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة. من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة.
2. **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** و ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة و الربح و لكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي و يجنبه الخسارة.
3. **استمرارية الدخل و زيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر و مستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب و التراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.
4. **ضمان السيولة اللازمة:** لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل و سيولة جاهزة و شبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنبا للعسر المالي الذي قد يعرض المشروع للإفلاس.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 4، الأردن، 2007، ص:41.

[2] أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص ص:20 – 21.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

و إذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:[1]

1. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية و ذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
2. مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، و تكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. و لا يخفي على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة و تقديم الخدمة بل و المنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها. و كلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين و المجالات.
3. مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثم محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية، و أن ينفق على التعليم و الثقافة و هذه – بدورها – تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم – بدورها – في تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية.
4. مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو ...الخ، و الأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة و متعددة.
5. مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع و الخدمات محليا. و هذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة و تمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية. و الجدير ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي.
6. مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع. و هذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية، و تنهي التبعية لمجتمع آخر، و تحد أيضا من خروج القطع الأجنبي، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام

[1] مروان شموط و كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008، ص ص:10 – 11.

و الموارد الطبيعية.

7. مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة و ذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
8. مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.
9. مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرين للأموال و لكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أشكال التمويل الدولي التي شهدت تطورا كبيرا و ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة بعد الأزمات التي تعرضت لها الكثير من الدول في السنوات الأخيرة من القرن العشرين من جراء الاعتماد على القروض الخارجية لمعالجة مختلف مشاكلها، و ذلك بسبب تفاقم خدمة الدين على كاهل هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه

أولا– مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من التعريفات نذكر أهمها فيما يلي:

تعرف هذه الاستثمارات على أنها امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، و ذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة و قد يكون هذا المشروع مشروعا للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.[1]

و قد عرفته UNCTAD بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله و الرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف و قد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا.[2]

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، و ذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع، و هذا الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات و تشغيلها تحت[3]

---

[1] عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2010، ص:11.

[2] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص:69 – 70.

[3] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص:171.

إشرافهم و من أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي مارست استخراج النفط و تسويقه...الخ.[1]

يعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي: "هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي، أو لشخص اعتباري، يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، و يتضمن التزاما طويل المدى، و يكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار".[2]

الاستثمار الأجنبي المباشر هو المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.[3]

يعرف صندوق النقد الدولي (أ.ج.م) هو الاستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له صوت فعّال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه، و لكي يحقق هذا الهدف قد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال المستثمر في هذه المنشأة، فضلا عن ذلك قد يقدم أنواعا أخرى من رأس المال كقروض أو الائتمانات المصرفية، كذلك الخبرة الفنية كما يمثل هذا البند الأرباح المعاد استثمارها.[4]

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ.[5]

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى في شكل موجودات رأسمالية ثابتة، و يجب أن يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال المشروع و من عدد الأصوات فيه، و يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية طويل الأمد.

---

[1] فليح حسن خلف، نفس المرجع السابق، ص:171.

[2] مفتاح صالح و بن سمينة دلال، **مقال بعنوان واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر–**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 43، صيف 2008، ص:108.

[3] Michel Menry Bouhet, La globalisation, introduction à l'économie du nouveau Monde, France, Pearson Education, 2005, P:99.

[4] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص:61.

[5] OECD, Third edition of the detailed ben chmark of Foreign, direct investment, France, 1999, P:07.

ثانيا– دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب اختلاف أطرافه، أي باختلاف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج الوطن عن دوافع البلد الراغب في استقبال هذا المستثمر، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

1. دوافع المستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية: [1]

أ. **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج و لغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها.

ب. **السعي إلى زيادة عوائد المشروع:** إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته، و لا يتم ذلك إلاّ من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، و للوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل و المعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة، و على اختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى. و يتجسد ذلك مثلا بتفاوت أجرة العمل بين الدول المصدرة للاستثمار (القوية اقتصاديا) التي تعاني من ندرة في العمالة و ارتفاع أجرها، و بين الدول الضعيفة اقتصاديا و التي تكون غالبا بحاجة إلى رأسمال وافد، و التي تتوافر فيها العمالة المنخفضة الأجر.

ت. **الرغبة في النمو و التوسع:** لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي، بل إن من عوامل جلب الاستثمار الأخرى التي تؤدي دورا مهما في قيامه هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري و الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع

[1] دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص ص:76 – 77 بتصرف.

التجاري الاستثماري في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

ث. **التخفيف من المخاطر:** من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الأخرى، هو التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول و قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، و يلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أم غير نامية.

ج. **احتواء المعرفة الفنية و العلمية:** لا بد من الإشارة أيضا إلى أن التقدم العلمي و التقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي. إذ أنه من غير المتصور الحصول على التقنية (Savoir-faire) و إنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية. و لغرض الوصول إلى هذا الهدف تعمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموما بعقود استثمار تنصب على البحث و التطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات و شركات الدول المتقدمة التي لا تتردد عموما في نقل معطيات قدراتها العلمية، و بمقابل عوض إلى الدول النامية، و بهذه الصورة تتعاظم أبعاد الاستثمار الأجنبي.[1]

2. دوافع البلد المضيف:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي بالبلد المضيف إلى الرغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها ما يلي:[2]

أ. **سد فجوة الادخار الاستثمار:** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

[1] دريد محمد السامرائي، نفس المرجع السابق، ص:78.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص:56.

و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي.

و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة إنجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

ب. **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل. و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- ✓ لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد معها فوائد بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته.
- ✓ هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملة الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

ت. **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:** ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. و هذا الأخير سينعكس أثره على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

ث. **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية...الخ.

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

ج. **تخفيض مستوى البطالة:** من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

ح. **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته. و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية. يفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة...الخ.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية عدة صور لعل أهمها ما يلي:

أولا– الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:

تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات و تتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaires للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، خاصة قطاع المنتجات الأولية و لاسيما القطاع النفطي.

و هذا الشكل من أشكال الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، و لهذا تتردد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية و الهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي، خاصة بعد الأربح الطائلة التي حققتها تلك الشركات من جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدول المضيفة بأبخس الأثمان، و تسببها في زيادة عبء ميزان مدفوعات هذه الدول.[1]

و تتلخص مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في الآتي:

- ✓ أن كبر حجم المشروعات و ما يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة تؤدي إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلية من السلع و الخدمات المختلفة مع احتمال تقليل الواردات و وجود فائض التصدير و ما يترتب على ذلك من تحسين في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.
- ✓ نظرا لكبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة فإنه يساهم في التحديث التكنولوجي.

أما عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فتكمن في أن الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية.[2]

---

[1] أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي)**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2013، ص:33.

[2] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص:15.

ثانيا– الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:

و هو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية و الذي ظهر نتيجة للنزعة الوطنية و حركات الاستقلال التي سادت الدول النامية بعدما نالت استقلالها. و يعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات التي تقام على أراضيها، بمعنى أن ملكية هذه المشروعات موزعة بين رأس المال المحلي و رأس المال الأجنبي، و يترتب على هذا النوع من الاستثمار تخفيض الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يعود على المستثمر المحلي مقابل مشاركته في هذه المشروعات، و تأخذ الاستثمارات الأجنبية الثنائية الأشكال التالية:

أ. مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي من القطاع العام و رأس المال الأجنبي و يظهر هذا النوع من المشروعات كنتيجة لعمليات التأميم الجزئي للمشروعات الأجنبية و يبدو هذا النوع من المشروعات في القطاع النفطي.

ب. تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي من القطاع الخاص و رأس المال الأجنبي و يظهر هذا النوع من المشروعات إما نتيجة بيع جزء من أسهم المشروعات الأجنبية في السوق المحلية للقطاع الخاص المحلي، و إما نتيجة لقيام مشروعات استثمارية مشتركة جديدة بين القطاع الخاص المحلي و رأس المال الأجنبي.

ت. مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المالي المحلي العام و الخاص و رأس المال الأجنبي.[1]

من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية ما يلي:[2]

- ✓ يساهم هذا النوع في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية، و خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- ✓ تنمية قدرات المديرين الوطنيين و خلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة.
- ✓ يساعد الاستثمار المشترك في حال نجاحه زيادة فرص المستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة بإنشاء مشاريع استثمارية مملوكة له بالكامل.

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص:149.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص:39.

- ✓ يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى المستثمر الأجنبي في حال وجود قيود و عوائق على تملكه لمشروعات استثمارية خاصة – بالكامل في بعض المجالات الاقتصادية كالزراعة و البترول و التعدين...الخ، لما يتيحه من تحقيق قدر مقبول من الأرباح إذا ما قورن بأنواع الاستثمار غير المباشر.[1]

و من أهم عيوب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ما يلي:[2]

- ✓ صغر حجم المشاريع المشتركة نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، الأمر الذي ينشأ عنه تقليل إسهامات هذا المشروع في تحقيق الأهداف المنشودة للدولة المضيفة من جراء هذه المشاركة مثل زيادة فرص التوظيف، و التحديث التكنولوجي...الخ.
- ✓ إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدولة المضيفة بتوفير العملات الأجنبية، و تحسين ميزان المدفوعات و غيرها من الأهداف المنشودة أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.
- ✓ ارتفاع درجة الخطر التجاري الناشئة عن احتمال محاولة الطرف الوطني إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية معينة، و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستمرار في السوق المعني.
- ✓ إن انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية و الفنية قد تؤثر سلبيا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل.

[1] محمد عبد العزيز حسن المغربي، نفس المرجع السابق، ص:40.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص:40 – 42 بتصرف

ثالثا– الاستثمارات الأجنبية المباشرة عابرة القارات:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجرّ ورائها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل.

و قد تبنى كل من العالم الاقتصادي Dunning و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفا موسعا لهذه الشركات، حيث عرفت الشركة متعددة الجنسية بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج و تسيطر عليها و تباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر.

أما منظمة UNCTAD فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم و فروعها الأجنبية. فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي Foreign Branch (المملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة Host Country و التي تمتلك فيها شركة الوطن الأم حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة.

و تعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع و تغيير نشاطها و مراكز إنتاجها بما يتلائم و تحقيق ذلك الهدف. و تستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها و من أهمها التقدم التقني، و الأساليب الإدارية و التنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية و الإعلان و التحكم بالأسعار انخفاضا و ارتفاعا. و قد أصبح لهذه الشركات في الدول المضيفة السيطرة الكاملة في بعض الصناعات، و خاصة التي تحتاج إلى تقنية متقدمة، مثل الحاسبات الالكترونية و الآلات و الأجهزة الصناعية، كما تعمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية الإستخراجية و الزراعية و في قطاع الخدمات و بالذات في المصارف و التأمين و السياحة و الوجبات السريعة و المشروبات الغازية، و تتخذ بعض مشروعات الأشغال العامة (الطرق و الجسور و محطات تحلية المياه و الكهرباء).[1]

[1] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره، ص ص:39- 40 بتصرف.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته

أولا– أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اثنين أهداف المستثمرين الأجانب و أهداف الدولة المستثمر فيها، و ذلك كما يلي:

1. أهداف المستثمرين الأجانب:

يمكن حصر أهم أهداف المستثمرين الأجانب فيما يلي:[1]

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها.
- ✓ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا.
- ✓ الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
- ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحا من عملياتها داخل موطنها.
- ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة، و ذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة و وفرة رأس المال لديها.
- ✓ تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

[1] محمد مراس، **مقال بعنوان قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص:124.

2. أهداف الدولة المستثمر فيها:

يمكن تلخيص دوافع الدول المستثمر فيها و التي تقبل و تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:[1]

- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادر في كثير من الأموال.
- ✓ الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- ✓ الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- ✓ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ الاستغلال و الاستفادة من الموارد المالية و البشرية المحلية و المتوفرة لهذه الدول.
- ✓ المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية خلق أسواق جديدة للتصدير.
- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق.
- ✓ تنمية و تطوير المناطق الفقيرة.

ثانيا– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، ابتداء من النصف الأول من الثمانينات و مع بداية الألفية الجديدة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية التنمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة و النامية تضع ضمن استراتيجياتها تطوير مناخها الاستثماري و تكيفه مع متطلبات العولمة و اقتصاديات السوق لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.[2]

[1] محمد مراس، نفس المرجع السابق، ص ص:124 – 125.

[2] يوسف مسعداوي، **مقال بعنوان تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، العدد 03، جوان 2008، ص:166.

و تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[1]

1. اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية و القروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.
2. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا و فائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.
3. يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا و النفاذ إلى الأسواق.
4. أحد مصادر رأس المال و الخبرات الإدارية.
5. يكون البلد الأكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
6. يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات – و التي بلغت بين عامي 1996-2004 حوالي 1671 تعديلا، و المتعلقة أساسا ب: فتح قطاعاتها الاقتصادية، و تقديم العديد من التسهيلات و الامتيازات و الحوافز. لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام دول العالم بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لما يحمل معه العديد من المزايا للدول المستفيدة مقابل محدودية دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية و المساعدات الإنمائية). و في ذات الوقت يجب أن نشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر- رغم أهميته- لا يمثل سوى 8% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم، مع تباين نسبي بين مناطق العالم.

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الوسائل لتكوين و تطوير عناصر البنية الأساسية، و في نقل و توطين التقنية، و إيجاد فرص العمل. و لا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل إنه ضروري لزيادة درجة الاندماج و التفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي.

[1] يوسف مسعداوي، نفس المرجع السابق، ص ص:166 – 167.

المبحث الثالث: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر و تقييمه

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العوامل التي تساهم في زيادة أو نقصان تدفقه إلى الدول، أي من خلال المناخ الاستثماري للدولة يتحدد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تنقسم هذه العوامل إلى عوامل جاذبة و أخرى طاردة، و بالرغم من أنه يوفر العديد من الإيجابيات لجميع أطرافه إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون لديه في المقابل سلبيات و عيوب.

المطلب الأول: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر

تنقسم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل جاذبة و عوامل طاردة و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا– العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم المحددات التي تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، و تتمتع بالاستقرار و الثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار. و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة، و تقليل العجز التجاري.

و يعتبر تطبيق برنامج نشاط للخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق و المشاركة في اقتصاد البلد المعني، و بإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، و من خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة[1]

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص:36.

المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية و تحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

2. **بنية أساسية مناسبة:** يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا مهما و رئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر و من ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص. فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة و كذلك للعالم الخارجي. كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة و المركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات و المعلومات بين الفروع و المركز.
3. **الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلابد من توافر عدة مقومات من أهمها:

أ. وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، و أن يكون متوافقا مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحكم و حماية المستثمر.

ب. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، و تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

ت. وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات، و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.[1]

4. **أشكال الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي:** يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدولة المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر إلى ما يلي:[2]

أ. **حوافز تمويلية:** و هي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، و قد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، و في هذا المجال تشير بعض تجارب

[1] أميرة حسب الله محمد، نفس المرجع السابق، ص ص:37 – 38.

[2] زيدان محمد، **مقال بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر –**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 01، بدون تاريخ نشر، ص:119.

الدول النامية في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا و الشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، و تخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع و التوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

ب. **حوافز جبائية:** يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي. و هناك عدة بنود تنضوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطية و السلع الرأسمالية، و إعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، و كذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

ت. **الحوافز غير المباشرة:** تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، و ربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

كما قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم و الإعفاء منها نهائيا، و الخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه و الكهرباء...، و تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات و الأراضي بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة و المعمول بها في المشروعات الوطنية.[1]

[1] زيدان محمد، نفس المرجع السابق، ص ص:119 – 120.

ثانيا– العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تتعلق بالدولة الأم، و من أهمها ما يلي:[1]

1. **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، و من بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح استقرار السياسات النقدية و المالية و تراجع مستوى البطالة و التضخم.
2. **تقيد حرية انتقالات رؤوس الأموال:** حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال و أرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين و خاصة الأجانب على الاستثمار بتلك الدول.
3. **صعوبة الحصول على الائتمان:** تعتمد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح و كذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص، و الذي قد يتطلب سوء مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.
4. **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل و التوزيع)، و من ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.
5. **عدم وضوح الهيكل الضريبي:** مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.
6. **انخفاض كفاءة العمالة:** يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى و لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، و هو يفسر أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة التي تفتقر إلى مستويات التعليم و التدريب الملائمة لجذب الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها.
7. **عدم الانفتاح الاقتصادي:** و هو ما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج و السلع الاستثمارية لمستخدمة في الاستثمار، و كذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية

[1] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص ص:39 – 40.

الجديدة، و التي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، و إنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.

8. **تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار**: مما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، و تلك التي تنظم المنافسة و تمنع الاحتكار.
9. تعقد الإجراءات الإدارية و تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار.
10. عدم توافر المعلومات عن فرص و حوافز الاستثمار في عديد من الدول، و خاصة الدول النامية.
11. عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من المزايا للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية التي تتنافس بشكل جاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة و من بينها الحوافز الضريبية، نظرا للآمال المعقودة من جانب الدول في الحصول على المزايا التالية:

1. **المساهمة في التكوين الرأسمالي:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي، و بالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المنفذ و المراد تحقيقه للدول المضيفة، إضافة إلى ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي، الذي يمكن أن يدخر جزء منه، و يتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

و تعد هذه الميزة من أهم المزايا التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي و صعوبة الادخار فيها ما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف و الفوائد الثقيلة، و المضرّة على المدى القصير و المتوسط بالاقتصاد الوطني، و إما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، و ذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة.

و بالتالي تلعب هذه الاستثمارات دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية التي تعتمد على ذلك التكوين الرأسمالي، و لاسيما أن التكوين الرأسمالي المحلي غير ملائم لإحداث دفعة قويّة لتلك التنمية، و ذلك لانخفاض متوسط دخل الفرد و كذلك معدل الاستثمار، فتأتي الاستثمارات الأجنبية لتساند الاستثمارات المحلية لبلوغ الحد الأدنى من الاستثمار اللازم لكسر الحلقة المفرغة (دخل منخفض، ادخار منخفض، استثمار منخفض).[1]

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص:155 – 156.

2. **خلق فرص عمالة جديدة:** لاشك أن البطالة تعد أهم الدوافع و الأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها، إما في التخلص من البطالة، أو على الأقل في الحد منها و من تفاقمها.

و هذه المشكلة و إن كانت توجد في الدول المتقدمة إلا أنها أكثر حدة في البلدان النامية، كما أن البطالة في الدول المتقدمة هي بطالة مؤقتة يمكن إيجاد حل لها نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي و التوسع في حجم الاستثمارات في أوقات الرواج من الدورة الاقتصادية كما فعلت الولايات المتحدة في بداية الانتعاش الاقتصادي أما في البلدان النامية تكون البطالة فيها مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها فضلا عن انخفاض معدل الاستثمار في هذه البلدان، و من ثم فليس من السهل استيعاب نسبة كبيرة من قوة العمل.

لذا فإن الدول تسعى جاهدة للقضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، و قد رأت أن أحد الحلول للقضاء على هذه المشكلة هو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة و متزايدة للعمل.

فأحد الدراسات أكدت الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات في خلق فرص العمل و ذلك في ضوء الاعتبارات و الافتراضات الآتية:

إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى وجود علاقات تكامل رأسية أمامية و خلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع الموطنين عل إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية و هذا سوف يؤدي إلى زيادة المشروعات الوطنية الجديدة فالاستثمارات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة و من ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.[1]

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، نفس المرجع السابق، ص ص:157 – 159.

3. **نقل التكنولوجيا:** إن التطور التقني الناتج عن نقل التكنولوجيا يساعد على تحقيق السرعة في التنمية الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في سد النقائص الموجودة في هذا المجال نظرا للتكنولوجيا المتطورة التي تستعملها في التنظيم و التسيير و الإنتاج، لأن الاستثمار تصاحبه عادة تقنيات في الإنتاج و خبرة في التنظيم و التسيير التي تعتبر معايير للتطور التقني.[1]
4. **توازن ميزان المدفوعات:** تختلف آثار الاستثمارات الأجنبية على المدفوعات باختلاف طبيعة الاستثمار، بحيث إذا كانت موجهة لإنتاج السلع من أجل التصدير، فإن أثرها سيكون إيجابيا على ميزان المدفوعات، لأن التجارة الخارجية تسمح بالحصول على العملة الصعبة الضرورية لإيجاد حلول للعجز في ميزان المدفوعات خاصة في حالة ممارسة المستثمرين لسياسة "التمويل الذاتي" و تفادي إعادة الفوائد.

إن رؤوس الأموال الأجنبية ضرورية لمواجهة النقص في الموارد المالية الذي تعاني منه معظم البلدان النامية و ما يترتب عنه من صعوبات في ميزان المدفوعات، بالمقابل فإن خروج رؤوس الأموال من الدول المصدرة و دخولها في الأسواق الدولية قد يؤثر سلبا على ميزان مدفوعاتها، لذلك فإن الدول المصدرة لرؤوس الأموال تشترط من شركاتها العاملة في الخارج استرجاع و تحويل الفوائد المتحصل عليها، في حين أن الدول المستوردة لرؤوس الأموال تفرض رقابة على الصرف و تحويل العملة.

على المدى البعيد، نظرا للفوائد المترتبة عن عملية الاستثمار و التي تزداد بالمقارنة مع رأس المال الأصلي للمستثمر، فإن تحويلها سيؤثر سلبا على ميزان المدفوعات في البلدان النامية، و رغم ذلك فإن إعادة استثمار جزء من الأرباح المتحصل عليها داخل إقليم الدولة المضيفة سيؤدي إلى الزيادة في الصادرات و انخفاض في الواردات و بالتالي التوازن في ميزان المدفوعات.[2]
5. **الرفع من النمو الاقتصادي:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستقبلة لهذا النوع من الاستثمارات و التي يصاحبها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، و منه فإن زيادة الدخل يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص:162.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص:167 – 168.

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

و رغم أن للاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيات متعددة إلا أن له سلبيات كثيرة أهمها:

أولا– من الناحية الاقتصادية:

1. **مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** لاشك أن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل عبئا كبيرا على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات بل إن هناك من الحالات الصارفة التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما تستثمره بها.[1]
2. **ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية:** إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في المواد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب و الرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا و التسهيلات و الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب و يقابل هذه المزايا و التسهيلات و الإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلدان أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية و قد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي و المستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا و التسهيلات و الإعفاءات متى تساوت الظروف و المزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات (الأجنبية و المحلية) مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.
3. **الاستثمارات الأجنبية و زيادة الاستهلاك:** إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية و هذا يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة، و إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية.[2]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص:479.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص:487 – 489 بتصرف.

ثانيا– من الناحية السياسية:

إن وجود القطاعات الاقتصادية الهامة تحت السيطرة الأجنبية يشكل خطرا على أمن و سيادة الدولة التي تبقى في حالة تبعية سياسية و اقتصادية.

و يتضح دور هذه الشركات في المجال السياسي عند اللجوء إلى الحصار الاقتصادي كوسيلة لفرض بعض الاختيارات و التوجهات السياسية، كما تقدم مساعدة للأحزاب السياسية التي تدافع عن مصالحها فضلا عن ذلك تعتبر هذه الشركات مصدرا للمعلومات السياسية و العسكرية لدولهم الأصلية.[1]

ثالثا– من الناحية الاجتماعية و الثقافية:

لا تقتصر الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الجوانب السياسية و الاقتصادية و لكنها تشمل أيضا الجانب الاجتماعي و الثقافي، بحيث تعتبر سببا من أسباب تنقل الأشخاص من القرى إلى المدن مما يؤدي إلى عدم التوازن الديمغرافي. فضلا عن ذلك فإن الشركات الأجنبية تفرض ثقافة عالمية و قيم غريبة على حساب العادات و التقاليد المحلية، في مثل هذه الظروف من الصعب تطوير الثقافة الوطنية و الدفاع عن القيم الاجتماعية للدولة المضيفة.[2]

رابعا– الآثار السلبية على البيئة:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة نظرا لأن هذه الاستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الإستخراجية النفطية و التعدينية و الغاز الطبيعي، و الصناعات البيتروكيماوية و صناعات الإسمنت و الأسمدة بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية.[3]

[1] عيبوط محند وعلي، مرجع سبق ذكره، ص:169.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص:170.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص:502.

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به قيام مستثمر ما بالاستثمار خارج بلده الأم و ذلك من خلال مساهمته في مشروع قائم أو إقامة مشروع جديد بشرط امتلاكه 10% فما فوق من رأس مال ذلك المشروع.

و عادة ما تلجأ معظم الدول إلى القيام بإجراءات كثيرة بغرض جذب المستثمرين الأجانب إليها، و قد يكون ذلك رغبة من الدول في معالجة بعض مشاكلها كالبطالة و زيادة عوائد المشروع أو سد فجوة الادخار المحلي عن طريقه عندما تعجز المدخرات المحلية لتلك الدولة عن توفير مختلف احتياجاتها، و تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدة معايير تطرقت إلى أهمها و هو معيار الملكية. كما أن هذا النوع من الاستثمار يكتسي أهمية بالغة باعتباره مصدر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية بالإضافة إلى أنه قد ساهم في تخفيض حجم القروض الخارجية التي لا طالما سببت العديد من المشاكل للدول.

و يتأثر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العوامل المحددة لها، فالعوامل الجاذبة تساعد على زيادة عدد المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في تلك الدولة و بالتالي زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما العوامل الطاردة فتقلل من حجمها لأنها تجسد عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار، و رغم أن لهذا النوع من الاستثمار إيجابيات عديدة تتمثل في توفير مناصب شغل إضافية و نقل التكنولوجيا المتطورة إلى البلدان النامية...الخ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات التي ترافقه سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو حتى الاجتماعية.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي و نظرياته

تمهيد:

حاول الإنسان منذ أن وجد في هذه الأرض البحث عن سبل إشباع حاجاته المختلفة سواء تعلق الأمر بالحاجات الأساسية التي تضمن استمراره في الحياة من غذاء، مسكن و ملبس...الخ، أو حاجات ثانوية و التي تؤدي به إلى التمتع بالرفاهية، و قد جعل هذا الأمر المفكرين الاقتصاديين يبحثون في كيفية توفير فائض معين من الإنتاج يفوق حد كفاية أفراد المجتمع، و ذلك باستغلال هذا الفائض و تنميته بغرض استخدامه في مشاريع تعود بالفائدة على الأفراد.

و يعتبر مصطلح النمو الاقتصادي مصطلحا قديم ذلك لأنه لم يتم الإشارة إليه فقط في الدراسات الحديثة فقد كان الفيلسوف العربي ابن خلدون من الأوائل الذين أشاروا إلى مفهوم النمو الاقتصادي في العام 1377م، فقد ذكر في مقدمته الشهيرة أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة، مما يعني زيادة الإنتاجية و هو الأمر الذي يسمح بارتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الإنتاج و بالتالي فازدياد الأرباح يؤدي إلى تراكم الثروة و زيادة دخول الأفراد، و هذا الأمر يعتبر جوهر النمو الاقتصادي.

و سنقوم بالتفصيل أكثر في هذا الفصل من خلال الثلاثة مباحث الآتية:

المبحث الأول: لمحة عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: لمحة عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع الهامة التي تشغل حيزا كبيرا من دراسات الباحثين الاقتصاديين، خاصة و أنه يمثل أحد المؤشرات التي يتم من خلالها الحكم على التطور الاقتصادي لأي بلد، فهو يعد المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و خصائصه

أولا– مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف **Simon Kuzent** [**] النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و هذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوبة لها".[1]

و يذهب **جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter** [**] إلى أن "النمو ينصرف إلى التغيّر البطيء على المدى الطويل، و الذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان و معدل نمو الادخار". و بالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية و بطيئة على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان و نمو الادخار. غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك. و ذهب **شومبيتر** إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، و معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعدّ مقياسا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.[2]

[**] اقتصادي و اختصاصي إحصاء و ديمغرافي ولد في روسيا عام 1901 لأسرة يهودية، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971 لمساهمته تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي.

[1] جمال حريري، **قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي و إحصاء، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012/2011، ص:76.

[**] عالم أمريكي في الاقتصاد و العلوم السياسية من أصل نمساوي، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص:7.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

المقصود بالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما. و يعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمرا أساسيا لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج للفرد بالإضافة إلى ذلك يعد النمو الاقتصادي دليلا عاما على نجاح النشاط الاقتصادي لأي دولة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي يقصد به ارتفاع PIB الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و بالتالي ارتفاع معدل نمو الادخار سواء كان هذا النمو موسعا أو مكثف.

ثانيا– التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادي:

إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، و يتم التميز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال نقاط عديدة أهمها ما يلي:[3]

1. النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، و لكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة، و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:73.

[2] أوجست سوانينبيرج، ترجمة خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص:187.

[3] جمال رضا حلاوة و علي محمود موسى صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص ص:30 – 31.

2. من الممكن أن يحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، و ذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية و الاجتماعية و المؤسسية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، و التي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية و القدرات الإبداعية للناس، و تساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية و تكنولوجية و إدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.
3. و من الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع و لا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد و احتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الإختلالات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي الناتج القومي الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات و التوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلا) و في التوزيع الإقليمي للإنتاج و الخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدول المختلفة) و في توزيع الدخول و الثروات بين الطبقات و الشرائح الاجتماعية المختلفة، و في إشباع الحاجات الأساسية للناس، و في سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلا).
4. يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع و لا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و كبت الحريات و التعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية و المحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، و كوسيلة لاستقطاب جهودهم و تعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.
5. إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، و لكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه و تدخل من قبل الدولة و الشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج و الخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية دونما إعداد أو تخطيط مسبق.
6. و يرى المؤلفان علاوة على ما ذكر: إن النمو يحصل حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا ليبني، و يأخذ و لا يعطي، و هذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت و مازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فمازالت تفتقر إلى كثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب و الميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو و زيادة في عدد السكان و المصانع و المباني، و المؤسسات التعليمية، و دخل الأفراد رغم أنها تحت الاحتلال.[1]

[1] جمال رضا حلاوة و علي محمود موسى صالح، نفس المرجع السابق، ص ص:31 – 32 بتصرف.

ثالثا– خصائص النمو الاقتصادي:

يتضح من خلال التعاريف السابقة الذكر أن النمو الاقتصادي يتميز بالخصائص التالية:[1]

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج الوطني أو الدخل الوطني، بل لابد و أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى ن معدل النمو لابد و أن يفوق معدل النمو السكاني. و كثيرا ما يزيد الناتج الوطني أو الدخل الوطني في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج الوطني أو الدخل الوطني في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا.

و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني– معدل النمو السكاني

و من ثم فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف، و معظمها من الدول النامية، و خاصة شديدة الفقر، و هذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، الأمر الذي يفرض على الدول النامية التي تسعى لتحسين أوضاعها ضرورة الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان، و إلا فإن مجهوداتها التنموية ستذهب هباء.

2. أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية. فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي من 100 دولار مثلا في سنة ما إلى 120 دولار في العام التالي، أي بمعدل 20% فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20% ؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة). فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد بل انخفض، و على ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم.

و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص ص:156 – 157.

3. أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي أن تكون على المدى الطويل، و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم. و على ذلك فإننا لابد و أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة.[1]

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، نفس المرجع السابق، ص:157.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي و يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **الموارد الطبيعية:** و هي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة و ما في باطن الأرض و المياه و الغابات و غيرها...، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية و النوعية لهذه الموارد. و يشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية للمجتمعات. حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي ما يم يتم استغلال هذا المورد لصالح أبناء مجتمعه. و لتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة استغلال هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.

و يشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية هذه الموارد إضافة إلى كميتها، فالنوعية الرديئة من الموارد أو غير المناسبة لحاجات المجتمع لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها لوجودها بنوعية غير مناسبة أو رديئة ناهيك على أن تكون غير كافية. و تمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها و تغير كمياتها و نوعياتها حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد و يمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها. و هذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث و الدراسة لتطوير الموارد و ذلك على حساب التضحية ببعض الموارد أو ما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور و جديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات أعلى على منحنى إمكانات الإنتاج في الدولة أي الانتقال على مستوى أعلى على هذا المنحنى.[1]

2. **عوامل بيئية:** النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، و الاقتصادية، فوجود استقرار سياسي و قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.[2]

---

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)**، دار جليس الزمان، الأردن، 2014، ص ص:41 – 42.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 2، الأردن، 1997، ص:70.

3. **الموارد البشرية**: و يتمثل[1] هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما. و لهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيس في معادلة تحديد الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي، المعادلة التالية توضح ذلك:

الدخل الحقيقي للفرد= الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

من المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج الوطني الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان و الذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج الوطني الإجمالي قل الطرف الأيسر من المعادلة و بالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع. إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة و بالتالي الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار شرط عدم زيادة السكان عن الزيادة في الإنتاج، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل و بالتالي الإنتاج و هذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل (Productivity of Labor) و التي يمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال و تخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع و خدمات. و تتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

- ✓ معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد.
- ✓ المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل.
- ✓ المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل.
- ✓ المهارة الفنية و الخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل.
- ✓ كمية و نوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل.
- ✓ كمية و نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل.
- ✓ مستوى التنظيم و الإدارة في العمل.
- ✓ نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص:43 – 44.

4. **التخصص و تقسيم العمل:** إن مبدأ التخصص و تقسيم العمل الذي نادى به **آدم سميث** منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل و التخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج و هو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، و الحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر **سميث** و ذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج و لكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية. و بازدياد حجم السوق و التوسع فيه و زيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج و تقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.[1]
5. **تراكم رأس المال:** لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، و الجامعات، و المستشفيات...الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار و أهمها:
   - ✓ توقعات الأرباح.
   - ✓ السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

و أن كلفة (أو ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.[2]

6. **معدل التقدم التقني:** يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان. و لعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن و التاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من انكلترا و الولايات المتحدة كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات و الإبداعات التكنولوجية.

لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشمل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و تطوير و اكتشاف موارد أخرى جديرة بالتحسينات في مستويات التعليم و الإدارة و التسويق.[3]

---

[1] علي جدوع الشرفات، نفس المرجع السابق، ص:43.

[2] حربي محمد موسى العريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص:69.

[3] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص:273.

المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي و تكاليفه

أولا– فوائد النمو الاقتصادي:

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:[1]

1. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات.
2. زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج و الرفع في معدلات الأجور و الأرباح و الدخول الأخرى.
3. يساعد على القضاء على الفقر و يحسن من المستوى الصحي و التعليمي للسكان.
4. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة و يعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية و التوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
5. التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا– تكاليف النمو الاقتصادي:

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو و لعل أهم هذه التضحيات هي:[2]

1. **التضحية بالراحة الآنية:** يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملا. و إذا أمكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الاستخدام أو بزيادة ساعات العمل فسوف يكون بالإمكان زيادة الإنتاج.

إلا أن كلفة هذه الزيادة في الإنتاج لابد أن تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع التمتع بها. و لا يقصد بالراحة هنا الكسل و إنما يقصد بها الاختيار بين الاشتغال في أيام الأسبوع كلها أو تفضيل الراحة ليوم أو يومين مثلا من كل أسبوع. أي قد يرغب بعض الأفراد ممارسة بعض الهوايات بدلا من الاشتغال ساعات إضافية و مهما يكن الأمر فيمكن التعبير عن قيمة الراحة بأنها:

---

[1] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص:10.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص:70.

أ. الدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو اشتغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

ب. الإسهام في إنتاج بعض السلع و الخدمات التي أمكن تحقيقها بفعاليات هوايات معينة (ليس لقاء أجر) و التي كان على أولئك الأفراد شراؤها من السوق و من الأمثلة على هذه الفعاليات التي يقوم بها بعض الأفراد: كالتجارة، التصوير، البستنة و الأعمال البيتية الأخرى.

2. **التضحية بالاستهلاك:** و في حالة عدم إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا في بلد معين فهل بالإمكان في هذه الحالة زيادة الإنتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي.

من المحتمل تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار، و بالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل. لهذا فإن نسبة الاستهلاك المضحى بها (أو المؤجلة) تصبح مؤشرا لقياس الكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين. فالمهم ليس كمية الاستثمار و من أجل زيادة الإنتاج و إنما المهم هو نوعية الاستثمار.

3. **التضحية بالرغبات الآنية:** كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

4. **تردي البيئة:** يبدو و أن من نتائج التصنيع الواسع و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة بصورة خاصة و الأقطار الأخرى بصورة عامة حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة سواء تلوث الجو أو تلوث المياه. و زيادة عدد السيارات أدى إلى تصاعد عادم ورائه المحروقات في الجو خاصة في المدن المزدحمة بالسكان، بحيث أصبح حتى التنفس في المدن يشكل خطرا على الصحة العامة. كما أدى انتشار طرق و أصوات المواصلات البرية و الجوية بين المدن و الريف إلى تعكير الراحة العامة بازدياد ضجيج السيارات و أصوات الطائرات المختلفة كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية و الاجتماعية أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة.

5. **عدم الاستقرار الاقتصادي:** إن الأقطار تعاني من مشكلة معقدة و هي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ أشكال عديدة منها: التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية و التكنولوجية...الخ و تعزي السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة و غير مستقرة.[1]

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، نفس المرجع السابق، ص ص:71 – 72.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية

إن تطور و تغير الحياة الاقتصادية للإنسان جعلت من النمو الاقتصادي مفهوم يتطور عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي، و باختلاف الباحثين و المهتمين بهذا الموضوع فقد ظهرت العديد من النظريات التي تبحث فيه، و كل نظرية تجسد أفكار و واقع حقبة زمنية معينة في مجال النمو الاقتصادي، و البداية ستكون من النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تعتبر المدرسة الكلاسيكية أحد المدارس البارزة في الفكر الاقتصادي، و قد ولدت أفكارها مع **آدم سميث** و تطورت مع روبرت **مالتوس، ريكاردو، جون ستيوارت ميل** و آخرون، و سنركز على أهم ما قدمته هذه المدرسة في إطار النمو الاقتصادي و ذلك كما يلي:

أولا– مساهمات رواد المدرسة الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

1. **آدم سميث:** يرى **آدم سميث** في كتابه "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" 1776، أن الزيادة في الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق التخصص و تقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، حيث يسمح ذلك بزيادة إنتاجية العمال، فالتخصص و تقسيم العمل فيما بين الدول سيؤدي إلى زيادة الثروة لكل الدول المشاركة و بالتالي سيعود بالفائدة لها، فقد اعتبر أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه في مجموعهم أن ينتجوا كمية أكبر بنفس المجهود المبذول من جانبهم و هذا يؤدي إلى تحسين في القوى الإنتاجية و مهارة العامل، و يؤكد **آدم سميث** على حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، فالتراكم الرأسمالي يعتمد على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم، حيث إن تقسيم العمل يتحدد أيضا بحجم السوق فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل سيكون أقل و بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية و يكون الطلب غير كاف لشراء السلع[1]

[1] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص:33.

المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، و توسع حجم الأسواق يتوقف أيضا على تزايد دخول الأفراد في حالة إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى.

و يرى **سميث** أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا، فزيادة الدخول و توسع حجم الأسواق نتيجة تقسيم العمل و التخصص في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي فإنه سيؤدي إلى تزايد الادخار و الاستثمار و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي حسب **آدم سميث** سوف يتوقف في النهاية و سيدخل الاقتصاد في حالة من الركود و هذا بسبب ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية و تتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأسمال جديد.[1]

2. **دافيد ريكاردو**:[2] إبان القرن التاسع عشر للميلاد، تميزت نظرة علماء الاقتصاد إلى إمكانية استمرار النمو الاقتصادي بالتشاؤم، و **دافيد ريكاردو David Ricardo** ليس استثناءا، فمن خلال سعيه لفهم الطبيعة و أسباب ثراء الأمم، بالإضافة لمحددات القوانين التي تقود توزيع السلع بين طبقات المجتمع، اعتبر التحليل الريكاردي أن الأرض أساس أي نمو اقتصادي، بفضل القطاع الزراعي الموفر لموارد عيش السكان، ما دفع اهتمامه ينصب حول مبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ذلك لانطلاقه من أن قدرة الإنسان على تعويض تناقص الغلة أقرب في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.

و استمرارا لآدم سميث، فإن **ريكاردو** جمع المساهمين في العملية الإنتاجية (و هي الأرض) في ثلاث مجموعات أساسية تقتسم في ما بينها الدخل الوطني:

- ✓ الرأسماليون يتحصلون على الأرباح.
- ✓ العمال يتقاضون الأجور.
- ✓ ملاك الأراضي ينتفعون بالريوع.

[1] ناصر الدين قريبي، نفس المرجع السابق، ص:33.

[2] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص:102.

فحسب **ريكاردو** فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة، و كذا زيادة أرباحهم لإعادة استثمارها في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، في ما تكمن أهمية ملاك الأراضي في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج و هي الأرض.

إن سعي طبقة الرأسماليين الحثيث للادخار عكس أصحاب الأراضي و العمال المهتمين بالاستهلاك يؤدي إلى التراكم الرأسمالي المستغَل للتوسع في الإنتاج عن طريق شراء معدات إضافية و تشغيل أكبر عدد من العمال، لترتفع بذلك على المدى القصير الأجور الحقيقية عن المستوى الطبيعي، و ينخفض معدل الوفيات في المدى الطويل. غير أنه مع تزايد السكان يتزايد استزراع الأراضي الأقل جودة لمقابلة الطلب المتزايد على الطعام، ما يتسبب في ارتفاع معدل الريع بالنسبة للأراضي الجيدة، و تناقص معدلات الأرباح و كذا مستويات الأجور حتى تصل إلى المستوى الطبيعي، و مع ديمومة تزايد السكان تبقى العملية السابقة في الاستمرار، حتى نصل في الأخير إلى انعدام الأرباح و بالتالي الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي.[1]

3. **توماس روبرت مالتوس**: ركز **Malthus** على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و أن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و يتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. و أما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و لا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات **Malthus** لم تصدق على كافة دول باستثناء بعض الدول الأفريقية و الآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.[2]

---

[1] بهاء الدين طويل، نفس المرجع السابق، ص:102.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر،2013/2012، ص:36.

4. **كارل ماركس:** تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض و تعكس مراحل التطور الاقتصادي.

أما النظام الاجتماعي الذي ركز **ماركس** اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية و التي تحول – في ظلّه – دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، و من هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج و التراكم في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي و انهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي و في ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، و سوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.

و يرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، و حتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة. و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية و حتى الفكرية، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع، و وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، و الإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات و الوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.[1]

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص ص:20.

و يمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية: توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون و العمال. و يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن و ذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته و لكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين. و إحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج، و من ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه. و الفرص لإدخال و استخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها **ماركس** للنظام الرأسمالي، و يرى **ماركس** أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة. فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة.

و يمكن القول بأن التقليل من أهمية و حجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك.[1]

[1] وعيل ميلود، نفس المرجع السابق، ص:21.

الشكل 01: مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

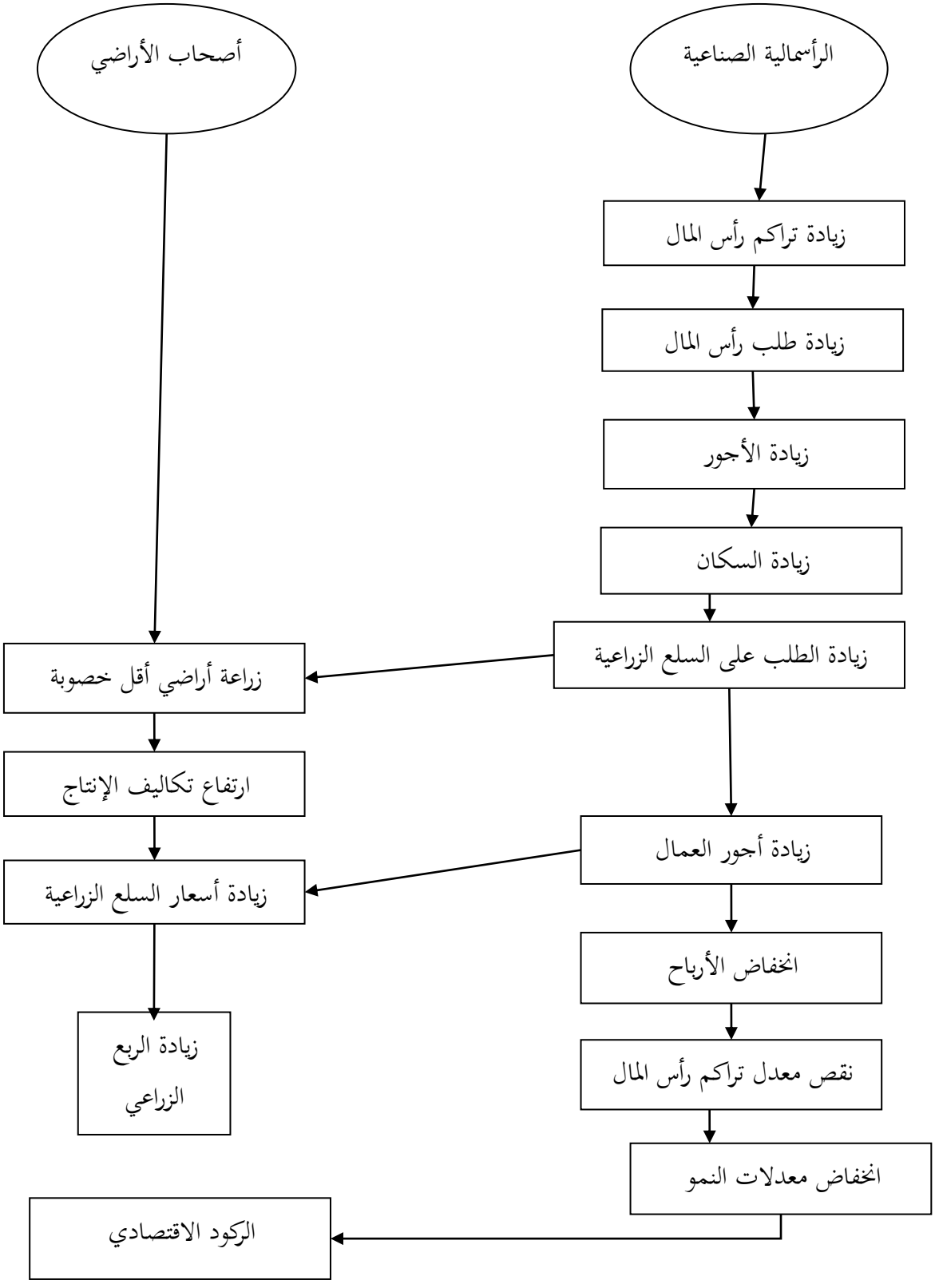

المصدر: محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص:25.

ثانيا– الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية حيث أن اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، و لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، و لا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، و لكن التطور الذي شهدته في الدول المتقدمة أفرز زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا تم توجيهه للتصدير.

بالإضافة إلى ما سبق، عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال و حجم السكان على الدول المتقدمة نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر، مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

و رغم كل الانتقادات التي سبق و إن وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية و النمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها و المبنية على توفر رأس المال و التقدم التكنولوجي و هي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية و بذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.[1]

[1] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب –**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2011/2010، ص:61.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين

تستمد النظرية الكينزية اسمها من الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز، هذا الأخير ثار على أفكار المدرسة الكلاسيكية و انتقدها و بنى معظم أفكاره على أساس هاته الانتقادات و ساهم في تفسير أسباب أزمة الكساد الكبير عام 1929.

أولا– مساهمات الكينزيين في النمو الاقتصادي:

1. **جون مينارد كينز**: تناول **كينز** النشاط الاقتصادي من منظور كلي و عبر عن أفكاره التي أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي و اتسمت بالعمق و الشمول من خلال العديد من مؤلفاته و أشهرها "النظرية العامة في الاستخدام و النقود و الفائدة" حث اهتم بالاقتصاد و بحث في الشروط الأساسية اللازمة لنموه، و أكد على أن الطلب الفعال يمثل المحور و الشرط الأساسي لنمو الاقتصاد، و قد تمحورت أهم الأفكار التي جاء بها **كينز** وفق ما يلي:

- ✓ اعتبر **كينز** الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، و التشغيل هو أيضا دالة تابعة للطلب الفعال المكون من طلب استهلاكي و آخر استثماري. و بهذا يكون الطلب الفعال المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي، كما أوجد **كينز** علاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني و أطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح "المضاعف" الذي يبين أثر الاستثمار في نمو الدخل.
- ✓ أعطى **كينز** للدولة وظيفة اقتصادية تهدف إلى رفع مستوى الاستخدام و محاربة البطالة، كما بحث في الأساليب التي تساعد في خفض نسبة البطالة و الحد من آثارها السلبية على عملية النمو، فالبطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال و للتقليص منها يقترح **كينز** حدوث زيادة في الإنفاق.
- ✓ تطرق **كينز** لضرورة محاربة الاحتكار بشكل عام و خاصة في مجال الاختراعات الصناعية لأنه يقلص الطلب، كما أكد على أهمية الطلب العام أو الإنفاق الحكومي في رفع مستوى الاستخدام من خلال برامج الأشغال و المشاريع العامة.[1]

[1] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص:81.

لقد أدخل **كينز** مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان و التحول التكنولوجي و الريادة، و لكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود و الصيغ العامة، و بالتالي فإن التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، و خاصة و أنه اعتقد أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في البلدان المتخلفة يسببه ارتفاع قيمة المضاعف في هذه البلدان، و ذلك رغم ما أشار إليه أن سبب فقر هذه البلدان يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل و إما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و التكنولوجيا المستخدمة فيه، و كما ينتقد هذا النموذج على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية الإنتاج و على عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد.

2. **آرثر لويس:** و في هذا الإطار من نماذج النمو قدم **آرثر لويس** نموذجا أساسه التحول من القطاع الزراعي في الريف إلى قطاع الصناعة بشكل مقصود و منطقي، حيث يفترض لويس في نموذجه أن الاقتصاد مكون من قطاعين:

قطاع تقليدي يعتمد في الأساس على الزراعة و أطلق عليه اسم قطاع الكفاف و تتميز الإنتاجية في هذا القطاع بأنها ضعيفة و كذلك الأجور، و القطاع الثاني هو قطاع رأسمالي حديث يعتمد على الصناعة، و يتميز بإنتاجية مرتفعة و انخفاض في أجور العمال تتحول إليه العمالة الرخيصة من القطاع التقليدي بشكل تدريجي و منتظم و افترض **لويس** في تحديد نظريته على أن عملية تحول العمالة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، و نمو العمال في هذا الأخير تتوقف على زيادة إنتاج القطاع الصناعي و الناتج من زيادة التراكم الرأسمالي، فالقطاع الصناعي ينمو مادامت الإنتاجية الحدية التي يقدمها العامل أعلى من الأجر الذي يتحصل عليه، و أن أرباح الطبقة الرأسمالية المتحصل عليها يعاد استثمارها فيزيد مخزون رأس المال و يرتفع منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى و بالتالي يزيد الطلب على العمل و ترتفع الأجور الحقيقية و كذلك الأرباح التي يعاد استثمارها فيزيد مخزون رأس المال من جديد و يزيد الإنتاج و هكذا تبقى العملية إلى أن تتعادل الإنتاجية للعمال و الأجور التي يحصلون عليها حيث تفترض النظرية استمرار عملية النمو حتى يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي مما يؤدي إلى تحول النشاط الاقتصادي تدريجيا من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي الحديث.[1]

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص:38.

ثانيا– تقييم النظرية الكينزية:[1]

- ✓ ساهمت النظرية الكينزية في إحداث انقلاب في الأفكار و المفاهيم الاقتصادية.
- ✓ إن تركيز التحليل الكينزي على الآثار المترتبة للاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، أفقده التعرض لتأثر هذا الاستثمار بالتغيرات الطارئة على الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي.
- ✓ في تحليل النظرية الكينزية للنمو و التنمية الاقتصادية، يتبين أنها ركزت اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، و لم تولي اهتماما باقتصاديات الدول النامية.
- ✓ أفرزت هذه النظرية بعض السلبيات التي وقفت عاجزة عن تفسيرها، و على رأسها أزمة الكساد التضخمي الذي أصاب النظم الاقتصادية الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين.

[1] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص:104.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، و من أهم الاقتصاديين المنتمين لهذه المدرسة هم: ألفريد مارشال و روبرت صولو...الخ.

أولا– أسس النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

تتضمن النظرية النيوكلاسيكية بخصوص النمو الاقتصادي في ثلاثة أفكار رئيسية و هي:[1]

أ. في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل. و المحددة خارج النموذج exogenous مثل معدل النمو الطبيعي عند Harrod. و أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و معدل الاستثمار.

ب. أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.

ت. عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين K/L و V/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي Convergence بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

ثانيا– نموذج روبرت صولو Robert Solow:

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، و متغير مستقل ثالث و هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.[2]

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص:68.

[2] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص:40.

و تتمثل المتغيرات الداخلية في النمو في كل من العمل(L)، رأس المال (K)، الإنتاج (r) و مردودية العمل (A) حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، و تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y(t)= F[K(t),A(t)L(t)].....(1)$$

حيث t: تمثل الزمن.

و من خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، و أن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل و التي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني و الذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، و هذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

و من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نحصل عل إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فغنه يفترض على الاقتصاد أن يكون منظور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة و هذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

و كذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كالآتي:

$$\lim_{k\to 0}(F_K)= \lim_{L\to 0}(F_L)= \infty \; ; \; \lim_{k\to \infty}(F_K)= \lim_{L\to \infty}(F_L)= 0.....(2)$$

و يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dk(t)/dt = sY(t)$، و أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n [1]

[1] صياد شهيناز، نفس المرجع السابق، ص ص:40 – 41.

بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، و عليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض و الطلب و يمكن كتابتها $dL(t)/dt= nL(t)$.

و إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة $A(t)$ بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:

$$dk(t)/dt = sf[k(t)]-(n+\lambda)k(t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

و بالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث:

$$sf[k^*] = (n+\lambda) K^* \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt =0$.[1]

[1] صياد شهيناز، نفس المرجع السابق، ص:42.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي (النظريات الحديثة)

بعد أن تناولنا في المبحث السابق النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي سنتطرق في هذا المبحث لأهم نماذج النمو الداخلي أو ما يعرف بالنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نموذجي Paul Romer في النمو الاقتصادي

قدم Paul Romer نموذجين للنمو الداخلي أحدهما كان سنة 1986 و الآخر سنة 1990، و سيتم التفصيل فيهما أكثر من خلال ما يلي:

أولا- نموذج Paul Romer ل 1986:

أخذ Paul Romer الفكرة المتقدمة من طرف Kenneth Arrow في سنوات الستينات و التي تقول بأن التقدم التقني ينتج عن التمرن أو ما يسمى "التعلم بالممارسة Learning by doing" حسب هذا المفهوم فإن عملية الإنتاج نفسها تؤدي إلى تحسين و تطوير خبرة العمال و بالتالي إنتاجيتهم، و هذا بدوره يسمح لهم بالإنتاج أكثر. و هذه الفوائد تعود على الاقتصاد بأكمله حيث ينتج عنها وفورات خارجية تكنولوجية.

اعتبر Romer أن الاقتصاد يتكون من M مؤسسة متماثلة (يرمز لها ب i)، حيث تصل كل واحدة إلى تكنولوجيا خاصة نيوكلاسيكية:

$$Y_i(t)=K_i(t)^{1-ß}[A(t)L(t)]^{ß},i=1,\dots,M.....(1)$$

تعمل هذه المؤسسات في سوق تنافسي، و تختار خطة إنتاجها بالطريقة التي تسمح لها بتنظيم أرباحها.

يمثل A(t) التقدم التقني على عامل "العمل"، و يكون مستواه معطى من طرف كل مؤسسة.

تنطلق فرضية التعلم بالممارسة "Learning by doing" من أن مستوى التقدم التكنولوجي هو مشترك بين جميع المؤسسات، و يتناسب طرديا مع مخزون رأس المال الكلي $\sum_{i=0}^{M} K(t)$ $K(t)=A^{1/ß}$.[1]

[1] معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص:181.

في الواقع يعكس هذا الأخير الخبرة المكتسبة من طرف الاقتصاد في الإنتاج، و يكون لدينا:

$$A(t) = A^{1/\beta}\sum_{i=1}^{M} K_i(t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

تجميع هذه الاستثمارات الخاصة يولد "إضافة" مشتركة لجميع المؤسسات، و هي الوفورات الخارجية الموجبة التي تخلق على المستوى الجزئي مخزن رأس المال للاقتصاد الكلي. هذه الوفورات الخارجية يمكن تفسيرها على أنها مخزون مشترك للمعارف، مشتق الاستثمار، المعارف غير المخصصة من قبل الشركات التي تقوم معا بإنتاجها و التي ليس لها تكلفة بالنسبة لنفس هذه الشركات التي تستفيد منها.

يتم الحصول على دالة الإنتاج الإجمالية عن طريق تجميع الدوال الفردية النيوكلاسيكية، مع الإشارة إلى أن المؤسسات هي متماثلة:

$$Y_{(t)} = MY_{i(t)} = MK_{i(t)}^{1-\beta} AK_{(t)}^{\beta} L_{i(t)}^{\beta}$$

$$= M[K_{(t)}/M]^{1-\beta} AK_{(t)}^{\beta}[L_{(t)}/M]^{\beta} = AK_{(t)}L_{(t)}^{\beta}$$

نحصل إذن على دالة إنتاج اجتماعية خطية بالنسبة للعامل التراكمي رأس المال، و هي تمثل مردوديات سلمية متزايدة بالنسبة لرأس المال و العمل.

عند غياب التقدم التقني الخارجي و النمو الديمغرافي، فإن هذه المواصفات لدالة الإنتاج تعتبر كافية لضمان النمو الذاتي المستدام أو الطويل الأجل.

في الواقع تكتب المعادلة الأساسية ل Solow الآن على النحو التالي:

$$\dot{k}_{(t)} = sAK_{(t)}L^{\beta} - \delta K(t)$$

و تنمو الكميات الفردية للاقتصاد بمعدل $sAL^{\beta} - \delta$.

نلاحظ أن معدل النمو يعتمد على حجم الاقتصاد من خلال عدد العمال. تمثل هذه الخاصية نتيجة [1]

[1] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص:182.

مباشرة للطريقة التي تصاغ بها الوفورات الخارجية: مستوى مهارة كل عامل يتناسب مع مخزون رأس المال الكلي للاقتصاد، حيث له تأثير سلمي قوي. و هذه الخاصية تطرح مشكلة إذا كان هناك نمو ديمغرافي.[1]

ثانيا– نموذج Poul Romer ل 1990:

1. **فرضيات النموذج:** يفترض النموذج ما يلي:

- الرقي التقني داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير هو أساس تفسير لماذا و كيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.
- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، و هي من شكل $Y=K^{\propto}(AL)^{1-\propto}$ و حيث $(0< \propto<1)$.

فإذا تم اعتبار (A) و هو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، و حيث يتراكم (K) و هو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج Solow بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت (&) و يهتلك بمعدل خارجي المنشأ (δ):

$$\dot{K} = \&Y - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $\dot{L}/L = n$ و حيث أن (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ، و هو يتراكم عبر الزمن (A_t)، مما يخلق الأفكار الجديدة $\dot{A}$ في أي لحظة و التي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروبا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (Y) و عليه:

$$\dot{A} = yL_A$$

$$L = L_A + L_y$$

و حيث (L_y) هي الإنتاج المباشر، بينما (L_A) هي إنتاج الأفكار أو التكوين.[2]

[1] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص :182.

[2] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص :56.

فإذا تم فرض ($y=bA^p$) حيث (b) و (p) هي ثوابت، فإنه إذا كانت:

- $P>0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة.
- $P<0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.
- و إذا تم فرض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A= L_A^{\lambda} \quad ; \quad 0<\lambda<1$$

فإذا كانت ($\lambda=1$)و هي معامل الاهتلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^{p} L_A^{\lambda} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث يلاحظ أنه و بأخذ كل باحث على حدى فإن (Y) يعتبر ثابتا (مردودات ثابتة). أما على المستوى الكلي فإن (Y) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة (A^p) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.[1]

2. القطاعات المكونة لنموذج Paul Romer 1990:[2]

يضم نموذج Romer ثلاث قطاعات: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع إنتاج السلع الوسيطية (السلع الرأسمالية) و قطاع البحث.

أ. **قطاع السلع النهائية:** يتم إنتاج السلع النهائية بكمية Y باستخدام ثلاث عوامل: العمل L، رأس المال البشري H، و رأس المال المادي. رأس المال المادي هو غير متجانس حيث هناك A صنف مستخدم بالكمية $x(i)$ و تكتب دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y=H_y^{\lambda} L^{\beta} \int_0^A x(i)^{1-\alpha-\beta} \, di \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

[1] كبداني سيدي أحمد، نفس المرجع السابق، ص ص:56 – 57.

[2] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص:183.

H_y: تمثل الجزء من مخزون رأس المال البشري H المخصص لإنتاج السلع، و الجزء الآخر H_A يخصص للبحث بحيث: $H=H_y+H_A$.

L: مستوى العمالة غير الماهرة، و يفترض أن H و L ثابتين.

x(i): هي الكمية المستخدمة من السلعة الرأسمالية ذات الصنف i.

تعني هذه الدالة أن الإنتاجية الحدية لكل سلعة وسيطة (سلعة رأسمالية) مستقلة عن الكمية المستخدمة من السلع الوسيطة الأخرى، و بما أن الإنتاجية الحدية ل x(i) هي مستقلة، فهذا يعني أن جميع السلع الوسيطة تبقى منتجة، حيث لا تتعرض أبدا للتقادم عندما تظهر سلع جديدة.

A: تمثل عدد السلع الوسيطة (السلع الرأسمالية) المتاحة، حيث أن A تمثل بطريقة ما مقياس لحجم المعرفة الاجتماعية. و يحدث التقدم التقني هنا على شكل زيادة في A.

في حالة التوازن فإن الاحتكارات تنتج كمية متماثلة x(i)=x من أجل كل i، إذن عند التوازن يمكن تبسيط دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y= H_y^{\alpha} L^{ß} Ax^{1-\alpha-\beta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(4)$$

نلاحظ أنه عند التوازن يكون المردود السلمي ثابت بالنسبة لكميات العوامل H_Y، L و x إضافة إلى ذلك من أجل قيم معطاة ل H_Y، L و x فإن زيادة عدد أصناف السلع الرأسمالية A تؤدي إلى زيادة Y.

* **سلوك المؤسسات المنتجة:** يتكون قطاع إنتاج السلع النهائية من العديد من المؤسسات الآخذة للسعر " Price taker" في جميع الأسواق التي تتدخل فيها (السلع النهائية، العمل، و السلع الوسيطة) و بشكل خاص في سوق السلع الوسيطة (السلع الرأسمالية). الكمية المطلوبة xi من السلعة الرأسمالية ذات الصنف i هي الكمية التي توافق الإنتاجية الحدية للسلعة الرأسمالية تساوي سعرها P(xi) حيث:

$$P(xi)= (1-\alpha-ß)\, H_y^{\alpha} L^{ß} xi^{-\alpha-\beta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(5)$$

و هي تمثل معادلة منحنى الطلب للسلعة الرأسمالية i.[1]

[1] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص ص:183 – 184.

ب. **قطاع السلع الوسيطة**: قطاع السلع الوسيطة ليس له مؤسسة واحدة تمثله، فكل سلعة وسيطة (i) تدل على مؤسسة متميزة و مستقلة (i) تقوم بإنتاجها، و قبل أن تبدأ هذه المؤسسة بعملية الإنتاج تقوم بشراء تصميم معين لسلعتها (i) أي شراء الترخيص من أحد المنتجين في قطاع البحث.

إذا قامت المؤسسة بإنتاج كمية x(i) من السلعة الرأسمالية i، فإنها تقوم بتأجير هذه السلع الرأسمالية لمؤسسات إنتاج السلع النهائية مقابل سعر إيجار P(i). بما أن المؤسسة (i) تمثل البائع الوحيد للسلعة الرأسمالية (i)، فإن منحنى الطلب لهذه السلعة يكون ذو ميل سالب.

يفترض أن السلع الرأسمالية لا تتعرض للاهتلاك، و بالتالي فإن إجمالي مخزون رأس المال K(t) يتطور وفقا للقاعدة:

$$\dot{K} = Y(t) - C(t)$$

حيث: C(t) تمثل الاستهلاك الإجمالي عند الزمن t.

لإنتاج وحدة واحدة من السلعة الرأسمالية ذات الصنف i، يستخدم المنتج كميات من عوامل الإنتاج التي ستمكن فيما إذا تم استخدامها في قطاع السلع النهائية من إنتاج n وحدة من السلع النهائية إذن لإنتاج سلعة وسيطة يجب توفير n وحدة من السلع الاستهلاكية.

و بالتالي فإن مخزون رأس المال الذي يقاس بوحدات السلع الاستهلاكية يتعلق بالسلع الرأسمالية التي تستخدم بالفعل في عملية الإنتاج، و يعبر عنه كما يلي:

$$K=n\int_0^A xi\ di$$

و إذا كان xi =x فإن K = nAx

ت. **قطاع البحث**: ذكر Frenkel و Hemmer (1999) أن لقطاع البحث خاصيتين أساسيتين:

- إنتاج التصاميم و الابتكارات لمنتجات محددة.
- خلق معرفة جديدة لمزيد من البحث.[1]

[1] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص ص:184 – 185.

يستخدم قطاع البحث العمل (الباحثين) و رأس المال التكنولوجي أو مخزون المعارف المتوفر لخلق أصناف جديدة من السلع الوسيطة، تكتب معادلة تراكم مخزون المعرفة (رأس المال التكنولوجي) كما يلي:

$$\dot{A} = p.H_A.A$$

حيث:

H_A: يمثل جمالي رأس المال البشري الذي يعمل في مجال البحث (عدد الباحثين).

$P>0$: تمثل معلمة كفاءة البحث.

تشير هذه الصيغة إلى أن معدل نمو رأس المال التكنولوجي هو عبارة عن دالة خطية لعدد الباحثين الباحث الإضافي لا يزيد فقط من مستوى رأس المال التكنولوجي و لكن يزيد أيضا من معدل نموه.

الإنتاجية الحدية للباحث pA تكون أكثر ارتفاعا عندما يكون مخزون المعرفة مهما و يزيد عبر الزمن.

إنتاجية رأس المال البشري هي دالة متزايدة لمخزون المعرفة، و هذا يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للتصاميم الجديدة. فإن كل باحث ينتج وفورات خارجية إيجابية لأنه يزيد من إنتاجية الأبحاث المستقبلية.[1]

[1] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص:186.

المطلب الثاني: نموذج Lucas في النمو الاقتصادي

يعتبر من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري حيث اعتبر Lucas هذا الأخير أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، حيث يرى أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

أولا- فرضيات نموذج Lucas في النمو الاقتصادي:

يقوم نموذج Lucas على عدة فرضيات أهمها ما يلي:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين القطاع الأول يكون لإنتاج السلع، و القطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.

- كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين، و عددهم ثابت N.

- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي : $Y_t= AK_t^{\propto} (u_t H_t)^{1-\propto}$ و هي دالة Cobb Douglas لها مردوديات سلم ثابتة، حيث A معامل سلمي، K_t مخزون رأس المال المادي، H_t مخزون رأس المال البشري، u_t متغير يمثل حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(0\leq u_t \leq 1)$.

- الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطى بالمعادلة: $I_t= \dot{K}_t -\delta K_t$.

- التوازن عمل- موارد يكتب كما يلي: $I_t=C_t+I_t=C_t+\dot{K}_t+\delta K_t$.

- معادلة تراكم رأس المال البشري هي: $\frac{\dot{H}_t}{Ht} = ß(1-u)^b H_t^c$.

حيث ß معامل سلمي موجب يمثل إنتاجية التكوين و b، c هي معاملات موجبة مع افتراض أن هناك نمو متوازن، و الزمن المستعمل في العمل ثابت $(u_t=u)$ و معدل نمو الإنتاج مماثل لمعدل نمو رأس المال المادي، و بالتالي فإن معدل نمو رأس المال البشري يجب أن يكون مماثل لهذا المعدل.

فإذا كانت $c=1$ فإن المردودية الحدية لرأس المال البشري في تكوين هذا الأخير تكون ثابتة، و في حالة $c>1$ فإن النمو يكون بمعدل متزايد و متوتر، و في حالة $c<1$ فإن النمو يكون بمعدل متناقص.[1]

[1] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص:44 – 45.

النمو الداخلي يكون على "حد الموسى le fille de rassair"، أي لا يمكن الإنتاج إلا إذا كانت مردودية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري ثابتة، فنموذج Lucas يدرس في حالة c=1 (و تأخذ b=1 للتبسيط).[1]

و يقترح **"لوكاس"** من خلال التركيز على عامل تراكم رأس المال البشري نموذجين هما:

النموذج الأول: تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية

حيث يكتسب الفرد المهارة و التخصص. و تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات هما: مخزون رأس المال المادي و تراكم العمل الفعّال، مما يجعل إيرادات رأس المال متزايدة بسبب نوعين من الوفورات الإيجابية التي ينتج رأس المال هما:

- **وفورات داخلية:** و هي نتيجة لقرار الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي نتيجة تقليل الوقت المخصص للإنتاج و الفاعلية اللاحقة الناجمة عن الإعداد و التكوين.

- **وفورات خارجية:** منها الوفورات التعاقبية التي ينقلها الجيل عن سابقيه ضمن نفس الأسرة مما يعني أن درجة إيثار النسل هي أحد محددات معدل النمو.

و هكذا يقدم نموذج **"لوكاس"** تفسيرا لمشاكل التنمية غير المتكافئة في العالم، فالإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه إلى التزايد مع زيادة تخصص رأس المال البشري و رأس المال المادي. و مع مراعاة وجود وفورات خارجية إيجابية، فإن هذه الإنتاجية تتجه إلى التزايد مع تزايد مستوى رأس المال البشري و يؤدي هذا التفاوت في الإنتاجية الحدية إلى أن النمو يكون أكثر قوة في البلدان عنه في البلدان الفقيرة.

النموذج الثاني: تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات

حيث تتم التضحية بسلعة من السلع المتداولة الأقل رغبة في سبيل استبقاء قطاع ينتج سلعة تتسم بارتفاع آثار التعليم و التدريس فيها، حيث يتم تشجيع إنتاج السلع التي تقدم أكبر قدر من الإمكانيات لتراكم رأس المال البشري.[2]

[1] بنابي فتيحة، نفس المرجع السابق، ص:45.

[2] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص:56.

ثانيا– عرض نموذج Lucas (1988) في النمو الاقتصادي:

كما أشرنا سابقا فإن نموذج Lucas يتكون من قطاعين، قطاع السلع المادية و قطاع التعليم هذا الأخير الذي له أهمية كبيرة في تأهيل الأشخاص للإنتاج، فنموذج Lucas يركز على رأس المال البشري و آثار عدم التوازن بينه و بين رأس المال المادي على النمو.

يستعمل في هذا الإطار تحليل Robelo لدالتي إنتاج Cobb-Douglas:

$$Y=C+\dot{K}+\delta K=A_{(}vK)^{\propto}.\ (uH)^{1-\propto}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\dot{H}+\delta H=B.[_{(}1-v).K]^{n}.[_{(}1-u).u]^{1-n}\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث Y يمثل إنتاج السلع (الاستهلاك و رأس المال المادي)، $A,B>0$ مقاييس تكنولوجية.

$\propto(0\leq\propto\leq1)$ و $n(0\leq n\leq1)$ تمثلان أجزاء رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع.

$v(0\leq v\leq1)$ و $u(0\leq u\leq1)$ هما على التوالي أجزاء من رأس المال البشري و المادي المستعمل في الإنتاج.

الأجزاء المستعملة في التعليم من رأس المال المادي و البشري (أي إنتاج رأس المال البشري) هي $(1-v)$ و $(1-u)$.

قطاع التعليم يتركز نسبيا على رأس المال البشري و قطاع إنتاج السلع يركز نسبيا على رأس المال المادي، هذه الخاصية للنموذج تسمح بتطابق H مع رأس المال البشري في الحياة الاقتصادية الحقيقية.

المعادلتين (1) و (2) تبينان أن كل نشاط في الإنتاج له مردوديات سلم ثابتة بالنسبة لكمية النوعين من رأس المال (المادي و البشري) اللذان يدخلان في الإنتاج.

النموذج يعرف بهذا النمو الداخلي في حالة التوازن، حيث تكون v و u ثوابت و c، K، H و Y تنمو بمعدل مشترك y^{*}.[1]

[1] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص:45.

الإنتاج المقاس يمكن تحديد بأكثر اتساع عن طريق إدخال الاستثمار الخام في رأس المال البشري $\dot{H}+\delta H$، و يكون ذلك بأسعار ضمنية ملائمة لرأس المال البشري.

عند تخصيص التحليل على نموذج Lucas أين يكون إنتاج رأس المال البشري هو المهم و لا يوجد رأسمال مادي ($n=0$ في المعادلة 2) و يكون قطاع التعليم مركز نسبيا على رأس المال البشري ($n\leq 0$) و لما $n=0$ و $v=1$ (لأن K لا ينتج في قطاع التعليم، يستعمل فقط في قطاع إنتاج السلع و الخدمات) تصبح معادلتي (1) و (2) كما يلي:

$$K=C+\dot{K}+\delta K=AK^{\alpha}.(uH)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\dot{H}+\delta K=B.(1-u).H \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

لأجل تسهيل التحليل نفترض ما يلي:

$W=K/H$، $x=C/K$، بتعويض W و x في المعادلتين (3) و (4) نحصل على معدل النمو ل K و H كما يلي:

$$Y_k=Au^{1-\alpha}\, w^{-(1-\alpha)}-x-\delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$Y_H=ß(1-u)-\delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

و يعطى معدل نمو w بالمعادلة:

$$Y_w=y_K-y_H=Au^{1-\alpha}\, w^{-(1-\alpha)}-ß(1-u)-x \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

كما يعطى معدل نمو الاستهلاك بالصيغة:

$$Y_c=(1/\nu)(r-p)$$

حيث ν هي مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك و التي تعطى $u(c)=(c-1)^{1-\nu}/(1-\nu)$ كما تعطى r كما يلي: $r=\alpha A.\, u^{(1-\alpha)}w^{-(1-\alpha)}-\delta$.[1]

[1] بنابي فتيحة، نفس المرجع السابق، ص ص:46 – 47.

و هو الإيراد الحدي الخام لرأس المال المادي المستعمل في إنتاج السلع، و معدل نمو الاستهلاك يكون:

$$Y_c=(1-\nu).[\propto. A. u^{1-\propto} w^{-(1-\propto)}-\delta -p].....(8)$$

حيث من خلال المعادلتين (5) و (8) يعطى معدل نمو x:

$$Y_x=y_c-y_K=[\propto-\nu/\nu]. A. u^{1-\propto} w^{-(1-\propto)}+x-(1/\nu)[\delta.(1-\nu)+p].....(9)$$

و يعطى معدل نمو u بالمعادلة:

$$Y_u=ß.(1-\propto)/\propto+ßu-x$$

في حالة التوازن نفترض u، w، x ثابتة و لدينا:

$$Y=[p+\delta.(1-\nu)]/ß\nu$$

تكون القيم التالية في حالة التوازن $u^*=w^*=x^*=0$ و تعطى بالمعادلة:

$$w^*=(\propto A/\beta)^{1/(1-\propto)} [Y+1/\propto-1/\nu]$$

$$x^*=ß(Y+1)/\propto-1/\nu)$$

$$u^*=Y+(\nu-1)/\nu$$

و بالتالي يكون معدل الإيراد الحدي r^* و معدل النمو المشترك y^* ل C، K، H، Yو Q التي تمثل دالة الإنتاج الكلية و تعطى بالمعادلة:

$$Q=Y+(A/ß)(\dot{H}+\delta H)=AK^{\propto}H^{1-\propto}$$

و منه في حالة التوازن: $r^*=ß-\delta$.[1]

[1] بنابي فتيحة، نفس المرجع السابق، ص ص:47 – 48.

$$Y^*=(1-y)(ß-\delta-p)$$

مع $r^*>y^*$ و القيم w^* و x^* و u^* كلها موجبة.[1]

المطلب الثالث: نموذج Barro في النمو الاقتصادي

قدم **بارو** نموذجه من خلال مقالة نشرها سنة 1990 و التي بيّن فيها أن تدفقات النفقات المرتبطة بالنفقات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي و اعتبر أن هذه النفقات هي استمارات على شكل سلع عامة صافية (استثمارات صافية)، و الذي يدل على مستوى الإنفاق المجمع الذي يدخل في دالة الإنتاج الخاصة بكل مؤسسة (i)، و هو يفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i=AK_i^{\propto}.\ N_i^{1-\propto}.\ G^{1-\propto}$$

مع: $0<\propto<1$.

Y_i: الإنتاج.

K_i: مخزون رأس المال الخاص.

G: النفقات الكلية للدولة للبنية التحتية.

A: مستوى التقدم التكنولوجي و هو ثابت مع الزمن.

و إذا كانت جميع المؤسسات متطابقة نستطيع أن تكتب دالة الإنتاج الاجتماعية على الشكل التالي:

$$Y_i= AK^{\propto}.N^{\propto-1}.\ G^{\propto-1}$$

حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، و في نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين[2]

[1] بنابي فتيحة، نفس المرجع السابق، ص:48.

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص ص:59 – 60.

و ليست وحيدة، و باستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، و يؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة.

و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت π إذن $G=\pi Y$، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة يمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء أي:

$$r+\delta=(1-\pi).(\partial Y_i/\partial KA_i)$$

$$=(1-\pi).\propto A.\ K^{-(1-\propto)}.G^{1-\propto}$$

$$r+\delta=\propto A^{1/\propto}\ (L\pi)^{(1-\propto)/\propto}\ (1-\pi)$$

و منه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو:

$$g=(1-\theta).[\propto A^{1/\propto}\ (L\pi)^{(1-\propto)/\propto}.(1-\pi)-\delta-p]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين، الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\pi$ و الذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\pi^{(1-\propto)/\propto}$و الذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.[1]

[1] ناصر الدين قريبي، نفس المرجع السابق، ص ص:60 – 61.

خلاصة *الفصل* الثاني:

من خلال الفصل الثاني المتعلق بالنمو الاقتصادي و نظرياته استنتجنا أن النمو الاقتصادي هو التغيرات الإيجابية التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي و التي تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ففي حالة عدم زيادة هذا الأخير مع زيادة في الناتج لا يمكن أن نعتبر الدولة المعنية قد حققت نموا اقتصاديا، و تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي في كونها تتضمن مجموعة من التغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية...الخ، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي فهذا الأخير جزأ لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية.

يتحكم في ارتفاع و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مجموعة من العوامل كالموارد البشرية و الطبيعية و التقدم التقني...الخ، و يكتسي موضوع النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنظر إلى تعدد النظريات و الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع رغم اختلاف مبادئهم و تصوراتهم.

الفصل الثالث:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير المناخ الملائم سواء تعلق ذلك بالأمور القانونية التي تسهل من عمل المستثمرين الأجانب داخل ترابها الوطني بإصدار التشريعات أو بتوفير الهياكل القاعدية كالطرق و شبكات الاتصال...الخ خاصة و نحن في عصر المنافسة.

إن الفترة الأخيرة من القرن العشرين كان صعبة على الجزائر خاصة من ناحية الأمن، بالإضافة إلى ذلك كان القطاع العمومي المسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية حيث تم إهمال دور القطاع الخاص الوطني و الأجنبي أيضا، لكن التطورات التي شهدها العالم آنذاك و يشهدها الآن لم تسمح باستمرار هذا الوضع، و ترجم ذلك صدور قانون النقد و القرض 10/90 في 14 أفريل 1990 هذا الأخير الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الأولى نحو الانفتاح على العالم، حيث تضمن في نصوصه تشجيع للمستثمرين الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب.

و سنتعرف في هذا الفصل على المناخ الاستثماري في الجزائر و مدى قدرته على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى العراقيل التي يعاني منها هذا الأخير، لنستخلص في النهاية مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: لمحة عن الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: لمحة عن الاستثمار في الجزائر

تحاول الجزائر على غرار باقي دول العالم توفير مناخ ملائم من أجل رفع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، سواء كان بتوفير البنى التحتية و التكنولوجيا المتطورة و غيرها من العوامل، أو من الجانب القانوني الذي يعتبر مهم لتشجيع المستثمر الأجنبي، و بالرغم من كل ما تبذله الجزائر من جهود إلا أن هناك صعوبات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

المطلب الأول: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

أولا– الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى توفير المناخ الملائم لتطوير الاستثمار خاصة من الجانب القانوني و فيما يلي أهم النصوص القانونية التي أصدرتها الجزائر في هذا الإطار:

1. قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته 2001:

إن الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص وتقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب. كما تمّ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، وهو مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة والمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.

من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضا من الحوافز والامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى تنمية متوازنة وتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم تسهيلات وضمانات متعددة.[1]

[1] براهمية أمال و سلامية ظريفة، **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية –، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص:13.

أ. الإعفاءات الجبائية:

يمكن أن تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة لسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات المختلفة وعمليات الخصخصة بالمزايا التالية بعنوان إنجازها.

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع رسم الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني فتمنح المزايا التالية بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع وتمنح المزايا التالية بعد معاينة انطلاق الأشغال.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات للنشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.[1]

[1] براهمية أمال و سلايمية ظريفة، نفس المرجع السابق، ص ص:13 – 14.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن الاستثمار مثل تأجيل آجال الاستهلاك.

ب. **الضمانات الممنوحة للمستثمرين:**

- يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.

- لا تطبق المراجحات والإلغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

- لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة إلى عملية التأميم، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.

- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.[1]

2. الأمر التشريعي رقم 08/06:

لقد جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و الموافق ل 19 جمادى الثانية 1427 مكملا و معدلا للأمر 03/01 من خلال إدخال التعديلات التالية:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين و المرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تصل إلى ثلاثين يوما إلى فقط 72 ساعة. و هذا من شأنه أن يخفف من ثقل الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.[2]

[1] براهمية أمال و سلايمية ظريفة، نفس المرجع السابق، ص ص:14 – 15.

[2] داودي محمد، **السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص:148.

– تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب و المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة و المستثمرين الأجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محددة و موحدة لكل المشاريع.

– إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة عمومية أخر لتسيير ملفات الاستثمار حيث يتكون من ثمانية وزراء و يرأسه رئيس الحكومة. يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار و السهر على تطبيقها و اقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار. و هذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على الأهمية القصوى التي توليها الجزائر إلى ملف الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة و الموارد الطبيعية و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.[1]

3. أهم المراسيم المنظمة للاستثمار:

بالإضافة إلى الأمرين السابقين الذكر فقد أصدرت الدولة الجزائرية عدة مراسيم معدلة أو متممة من جهة، و معدلة و متممة من جهة أخرى أهمها ما يلي:[2]

أ. المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

ب. المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

ت. المرسوم التنفيذي رقم 329/08 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008، يتمم القائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427 الموافق 11 يناير 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات و

[1] داودي محمد، نفس المرجع السابق، ص:149.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/legislation-interne، 2018/06/05.

السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

ث. المرسوم التنفيذي رقم 122/16 المؤرخ في 06 أفريل 2016، يحدد كيفيات تطبيق الإعفاء و تخفيض نسبة الفوائد البنكية الممنوحة للنشاطات التابعة لبعض الفروع الصناعية.[1]

ثانيا– الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر:

يتم إدارة الاستثمار في الجزائر من خلال مجموعة من المؤسسات تتمثل أهمها فيما يلي:

1. المجلس الوطني للاستثمار CNI:

جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، و يضطلع بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجية و أولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات و المزايا التحضيرية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.[2]

يتشكل المجلس إلى جانب الوزراء الذين لهم علاقة بالقطاع الاقتصادي من رئيس مجلس الإدارة و المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اللذان يحضران الاجتماعات بصفتهما ملاحظين، و يتولى أمانة المجلس الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يتولى تحضير أشغال المجلس و متابعة تنفيذ مقرراته و توصياته.[3]

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نفس المرجع السابق.

[2] بوعافية هشام، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص:125.

[3] عيبوط محند وعلي، مرجع سبق ذكره، ص:73.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تعتبر الوكالة[1] مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، حيث يقوم وزير المساهمات و تنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار و بالتعاون مع الإدارات و التنظيمات المعنية القيام بما يلي:

- ضمان ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.
- استقبال، إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات و تحقيق المشاريع من خلال الشبك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.

3. الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية.[2]

4. الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار:

تأسست[3] الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار بمرسوم تنفيذي تحت رقم 119/07 المؤرخ في 23 أفريل 2007، و قد نصت المادة 3 من المرسوم على أنه يمكن:"للوكالة أن تتولى مهمة التسيير و الترقية و الوساطة و الضبط العقاري، على كل المكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي" و الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و قد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، و هي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. و من مهامها ما يلي:

---

[1] عامر عبد الرحيم، **مقال بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي (دراسة قياسية خلال الفترة 1995 – 2015)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، 2017، ص:140.

[2] بوعافية هشام، مرجع سبق ذكره، ص:125.

[3] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص ص:205 – 206 بتصرف.

- **التسيير و الترقية و الوساطة و التنظيم العقاري:** تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار.
- **الوساطة العقارية:** تسيير عن طريق العهدة و لحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات.
- **ملاحظة و إعلام:** الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض و الطلب العقاري و غير المنقولات اتجاهات السوق العقاري و آفاقه المستقبلي.
- **ضبط السوق العقاري و المنقولات:** للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

5. صندوق دعم الاستثمار:

لقد تم إنشاء صندوق خاص بدعم الاستثمارات في الجزائر، و ذلك من ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 إذ يهدف هذا الصندوق إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الممنوحة لصالح المستثمرين، و لاسيما نفقات تمويل أشغال البنى التحتية الأساسية لتجسيد نشاطات المستثمرين.[1]

[1] شوقي جباري، نفس المرجع السابق، ص :206.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

يتميز المناخ الاستثماري في الجزائر بمجموعة من المؤهلات و المقومات التي تساهم في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها تتمثل فيما يلي:

1. المؤهلات الخاصة لمناخ الاستثمار في الجزائر:

تتمتع الجزائر بكثير من المقومات و المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم و الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة موقعها الجغرافي الذي يتوسط بلدان المغرب العربي، و المطل على بلدان أوروبا الغربية بشريط ساحلي يقدر ب 1200 كم، و التنوع المناخي الذي تزخر به على مساحة شاسعة (2381741 كم^2). كما تمتلك الجزائر حظا وافرا من الموارد الطبيعية أهمها احتياطي البترول و الغاز اللذان يشكلان أكبر مصدر للعملة الصعبة للبلاد حيث تمثل مداخله 66.3% من الموازنة العامة و 34.7% من الناتج المحلي الإجمالي و 95% من الصادرات عام 2010. و تحتل الجزائر في الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 17 في مجال الاحتياطات النفطية و امتلاكها لتاسع أكبر احتياطي عالمي من موارد الغاز سنة 2012. بالإضافة إلى الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية للتحويل و التصنيع كالحديد و الفوسفات. أما مساحة الأراضي الزراعية فقدرت سنة 2011 بحوالي 8445500 هكتار أي بنسبة 3.15% من مجموع المساحة الإجمالية للبلاد، و قدر عدد العاملين في قطاع الزراعة ب 12% من إجمالي المشتغلين، و قدرت القيمة المضافة في القطاع الزراعي ب 9% من إجمالي الناتج المحلي و 10.3%من النمو السنوي سنة 2012.

أ. **شبكة المواصلات:** تمتلك الجزائر بنية تحتية تساعد على جلب الاستثمار، منها شبكة من الطرق طولها حوالي 112039 كم، بالإضافة إلى 4200 كم من السكك الحديدية، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. و في ما يتعلق بالنقل الجوي و البحري فيوجد بالجزائر حوالي 11 ميناء تجاريا و ميناءان للبترول، إلى جانب 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا تتوزع على مختلف مناطق القطر الوطني.[1]

[1] أسماء بن طراد و شريط عابد، **مقال بعنوان آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، العدد 72، خريف 2015، ص ص:191 – 192.

أما عن وضعية شبكة المواصلات في الجزائر، فالطرقات لا تزال جد ضعيفة ببعض الكيلومترات 640 كلم فقط مما دفع الحكومة إلى إنجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي يغطي 2000 كلم، أما عن السكك الحديدية فبعض شبكاتها تعاني من انعدام الكهرباء فيها بالإضافة إلى قدم الحضيرة و البنية التحتية للسكك الحديدية دفع بالحكومة إلى وضع خطط من أجل عصرنتها، بالنسبة لشبكة النقل الجوي فقد اعتبرت جد متطورة الإحصائيات أكدت على أن 13 مطار ترقى إلى مقاييس دولية.[1]

ب. **شبكة الاتصالات:** سعت الجزائر إلى تشجيع الرقمنة في الصناعة الوطنية من تحرير قطاع الاتصالات و السماح للخواص و الأجانب بالاستثمار في هذا القطاع باعتباره من أهم الشروط التي يضعها المستثمر الأجنبي في اتخاذ أي قرار للاستثمار في أي دولة، هذا ما أدى إلى ارتفاع عدد مشتركي الهاتف النقال ب 97.9 لكل 100 فرد و مستخدمي الأنترنت لكل منزل 19.4 مليون سنة 2012، الأمر الذي أدى على ارتفاع إيرادات الاتصال ب 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

ت. **التزويد بخدمات الكهرباء و الغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات أصبحت التغطية الكهربائية تعادل نسبة 98% و هي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون و التنمية الأوروبية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز.

ث. **الموارد البشرية:** حققت الجزائر تقدما ملموسا نحو تحسين المؤشرات الاجتماعية و الأهداف الإنمائية وفقا لمؤشر التنمية البشرية المنشورة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث احتلت المرتبة 93 من أصل 187 دولة سنة 2014، و بلغ متوسط نمو مؤشر التنمية البشرية 0.95 % للفترة 2000-2013. كما قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر ب 0.5% في 2009 مقابل 1.9% في 1988.

أما بالنسبة إلى التعليم فيعتبر مجانيا و إلزاميا لمن دون 16 سنة في الجزائر، حيث بلغ معدل القراءة و الكتابة لمتوسط عمر بين 15 و 24 قدر بنسبة 94.4% للذكور و 89.1% للإناث للفترة 2006-2012. كما وضعت الدولة إستراتيجية وطنية لمحو الأمية من سن 10 و ما فوق حققت ما نسبته 18% سنة 2013، مقابل 22% سنة 2008 و 85% سنة 1962. كما بلغ عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة ما يقارب[2]

[1] سعيدي يحي، **مقال بعنوان تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009، ص:92 بتصرف.

[2] أسماء بن طراد و شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص:192 – 193.

8.5 مليون في 2014/2013 ببنية تحتية بلغت 24624 مؤسسة تربوية سنة 2012/2011. كما عرفت الجامعات و مراكز التكوين تخرجا سنويا قدر ب 1.5 مليون طالب بالتعليم العالي و 684327 متربصا بمراكز التكوين خلال 2014/2013.[1]

2. المقومات الاقتصادية لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر:

أ. **الأداء الاقتصادي:** إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي، و بدّل جميع المعطيات و المؤشرات و من أهداف هذا البرنامج:

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94- 98.
- استقرار سعر صرف الدينار و التخلص من التقلبات الصعبة.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات.
- التحكم في التوسع النقدي.
- التحكم في المديونية و الحد من نموها و تخفيض تكلفة خدماتها.
- تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين.
- تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق.[2]

[1] أسماء بن طراد و شريط عابد، نفس المرجع السابق، ص: 193.

[2] محمد مراس، مرجع سبق ذكره، ص:125.

ب. **حجم السوق:** تمتلك الجزائر سوقا داخلية هائلة بالمستهلكين يقدر عددهم ب 38.7 مليون نسمة في أول كانون الثاني/يناير 2014 بمعدل نمو 2.07% و بكثافة سكانية تقدر ب 16 (للفرد/كم^2). كما تراوح نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي 9.34 دولار لليوم في عام 2013 مقابل 8.44 في بسبب ارتفاع حصة كل من الاستهلاك العائلي و الاستهلاك الحكومي للفرد إلى 5.6 و 3.74 دولار في اليوم في 2013 مقابل 4.74 و 3.7 دولار في اليوم على التوالي. ما يجعل الاستهلاك كبيرا للمواد المصنعة و مواد التجهيز، إذ تستورد ما قيمته 1195 مليار دولار سنة 2013. و بالنسبة إلى متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسن من 1500 دولار عام 1995 إلى 5910 دولار لعام 2013 بمعدل نمو 8.4% للفترة 2012- 2013 هذا ما يدل على تحسن القدرة الشرائية للأفراد، و يعتبر مؤشرا محفزا لدخول الاستثمارات الأجنبية.[1]

[1] أسماء بن طراد، مرجع سبق ذكره، ص:193.

المطلب الثالث: صعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعاني الجزائر من صعوبات كثيرة تمنع زيادة حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أهم هذه المعوقات تتمثل فيما يلي:

1. المعوقات السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، و تعتبر عشرية التسعينات التي عرفتها الجزائر و التي عرفت بالعشرية السوداء، و الدليل على ذلك تعاقب عشر حكومات على السلطة، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب و الذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة.

على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرارا سياسيا و أمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، و الذي ركز سياساته على إعادة الأمن و الاستقرار للبلاد و ذلك من خلال ما عرف بقانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية، إلا أن بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى قليلة و هذا نظرا للتدخلات و الشكوك التي مازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب.

و من جهة أخرى فإن الجزائر و على غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية الفوقية.[1]

2. المعوقات الاقتصادية:

أ. **الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:** إن الاعتماد المفرط و المتزايد لسياسات التنمية على موارد المحروقات من بترول و غاز في ظل الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى أزمة خانقة، أزمة موارد مالية بداية من 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية. و بالرغم من تبني الإصلاحات و التحول الذي عرفته الجزائر في النهج الاقتصادي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق إلا أن هذه الصفة مازالت الميزة الأساسية للاقتصاد الجزائري.

و هذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على جمود بنية النمو الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من أن هناك[2]

[1] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص:70 – 71.

[2] داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:244.

تحسن في مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن هيكل النمو الاقتصادي لا يزال يطرح الكثير من الانشغالات و التي تبعث على عدم التفاؤل، و نحن نعلم أن أسعار البترول هي رهينة تقلبات الأسواق و المضاربات، و الأدهى و الأمرّ أن مآلها إلى الزوال. فسعر برميل البترول يتحكم في نسبة كبيرة من النمو و يجعله غير مؤكد و تابع إلى عوامل خارجية. إن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية. لتصل بداية من سنة 2005 إلى أكثر من 50% في حين نجد أن قطاعي الزراعة و الصناعة فكانت مساهمتها ضعيفة و انخفضت إلى أقل من 15% سنة 2007.[1]

ب. **عدم وجود سوق منافسة:** و يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق و هذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة و أن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب و هذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع و تأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة و الاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر و خاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل و عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، و هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة و الخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته و علاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.[2]

ت. **البنى التحتية:** نقص في الهياكل و البنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر و منه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى في توفير وسائل النقل السريع و بتكاليف معقولة و دون أي قيود أو متاعب في المطارات و الموانئ و الطرق و توفير وسائل الاتصال[3]

---

[1] داودي محمد، نفس المرجع السابق، ص:245.

[2] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص:100 – 101.

[3] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص:68.

بين الداخل و الخارج، و إضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء و المياه و الصرف الصحي و توفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات.[1]

3. المعوقات القانونية و الإدارية:

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أ. **الفساد الإداري:** إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. و كذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونيا.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد، و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية. هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ب. **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:**

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية[2]

[1] سحنون فاروق، نفس المرجع السابق، ص:68.

[2] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص:103 – 104.

الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدول النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.

و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:

- إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.

ت. عوائق قانونية أخرى:

عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية.[1]

[1] صياد شهيناز، نفس المرجع السابق، ص ص:104 – 105.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر

يتم من خلال هذا المبحث التعرف على واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك بتتبع إحصائياتهما خلال فترة الدراسة 2000 – 2016 و تحليلها و تبويبها في شكل أشكال بيانية قصد تسهيل عملية التحليل، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض المؤشرات التي تساهم في تقييم المناخ الاستثماري للجزائر.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 مع تقسيمها حسب قطاع النشاط بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها و ذلك كالتالي:

1. تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر:

الجدول 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
IDE الوارد إلى الجزائر	280.1	1113.1	1065	637.88	881.85	1156
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
IDE الوارد إلى الجزائر	1841	1686.73	2638.6	2746.93	2300.23	2571.23
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
IDE الوارد إلى الجزائر	1500.4	1691.88	1503.45	-403.39	1546	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

نلاحظ من خلال الجدول 01 أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر متذبذب من سنة إلى سنة أخرى، ففي سنة 2000 بلغت 280.1 مليون دولار لتشهد في السنة الموالية قفزة نوعية عندما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 1113.1 مليون دولار و هذا تطور ملحوظ جدا و ذلك راجع لعدة أسباب من بينها الاستثمار الكبير في قطاع المحروقات الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية و الفرنسية بالإضافة إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة Orascom Group المصرية.

و شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاض في سنتي 2002 و 2003 لتعاود الارتفاع بعدا خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2006، و الجدير بالذكر أن من يطّلع على هذه الإحصائيات حتما سيلاحظ أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بدليل أن أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان سنة 2009 بمقدار 2746.43 مليون دولار، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا خاصة خلال الفترة 2011-2015 حيث شهد انخفاض واضح و جليّ.

2. الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي:

تعتبر الجزائر من الدول التي مازال يعتمد اقتصادها على قطاع أحادي يتمثل في قطاع المحروقات أما باقي القطاعات فلا تزال تراوح المراتب الأخيرة مقارنة بدول أخرى، و نعرض فيما يلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها خلال الفترة 2002 – 2016.

الجدول 02: تقسيم المشاريع الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 – 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	14	1.70	4373	0.20	618	0.52
البناء	137	16.67	77661	3.50	23040	19.28
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48	70793	59.23
الصحة	6	0.73	13572	0.61	2196	1.84
النقل	25	3.04	14820	0.67	1727	1.44
السياحة	14	1.70	113772	5.13	6309	5.28
الخدمات	130	15.82	119139	5.37	13342	11.16
الاتصالات	1	0.12	89441	4.03	1500	1.25
المجموع	822	100%	2216699	100%	119525	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، 2018/06/03.

الشكل 01: تقسيم المشاريع الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 – 2016

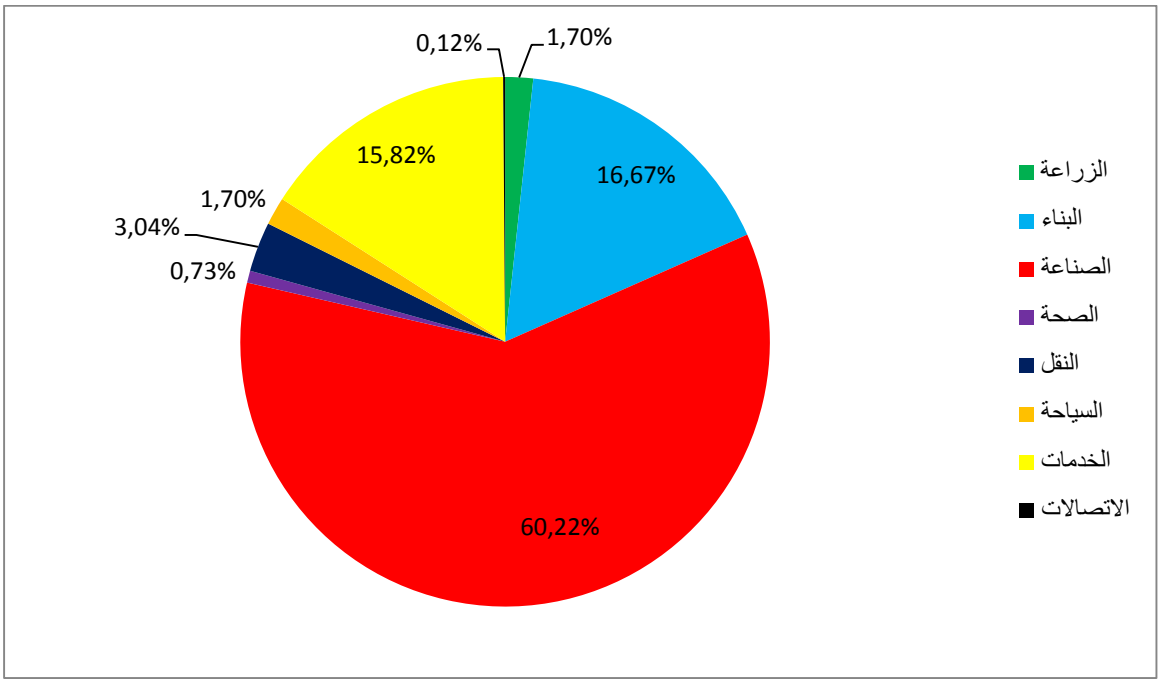

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول 02.

نلاحظ من خلال الجدول 02 و الشكل 02 أن القطاع المستقطب لأكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو قطاع الصناعة، حيث يبلغ عدد مشاريعه المصرح بها 495 مشروع في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 و ذلك بنسبة تقدر ب 60.22% من إجمالي المشاريع في هذه الفترة و تجدر الإشارة إلى أن معظم مشاريع قطاع الصناعة تتركز في قطاع المحروقات، و يوفر هذا القطاع عدد لا بأس به من مناصب الشغل و التي تقدر ب 70793 منصب شغل في الفترة نفسها بنسبة تقدر ب 59.23% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها القطاعات المذكورة في الجدول أعلاه.

و يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى في عدد المشاريع التي يستحوذ عليها، يليه قطاع البناء 137 مشروع بنسبة تقدر ب 16.67% من إجمالي المشاريع، و في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات ب 130 مشروع و نسبة تقدر ب 15.82%، هاته القطاعات الثلاثة تستحوذ على أكثر من 92% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها من قبل السلطات المعنية.

بالنسبة لقطاع الزراعة يستحوذ على نسبة 1.70% فقط و هذه النسبة ضئيلة جدا بالنظر لأهمية القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي و هذا راجع إلى عدة أسباب من بينها قلة اليد العاملة نتيجة عزوف الشباب الجزائري على العمل فيه، و هذا الأمر يؤثر على رغبة المستثمرين الأجانب على الاستثمار في هذا القطاع.

أما قطاع السياحة فيمثل نفس نسبة قطاع الزراعة و التي تقدر ب 1.70%، بالرغم من أنه قطاع حيوي نظرا لما يحققه من مداخيل و الأسباب طبعا لا تعود إلى عدم توفر الجزائر على مناطق سياحية بل على العكس فهي تعتبر قطب سياحي بصحراءها الشاسعة و مناطقها المتنوعة التراث، و لكن هناك عراقيل كثيرة من بينها شبكات الاتصال التي لم ترقى إلى العالمية بدليل أن المشاريع الأجنبية في هذا القطاع لا تتعدى مشروع واحد بنسبة تقدر ب 0.12% من إجمالي مشاريع الأجانب، بالإضافة غلى نقص الهياكل السياحية كالفنادق.

أما فيما يخص القطاعات الأخرى (الصحة، النقل) فيستحوذ هذين القطاعين مجتمعين على نسبة 3.77% من إجمالي المشاريع الأجنبية.

3. الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع لجغرافي:

الجدول 03: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2002-2016

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دج	مناصب الشغل
أوروبا	437	955161	71010
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	119525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، 2018/06/03.

الشكل 02: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2002-2016

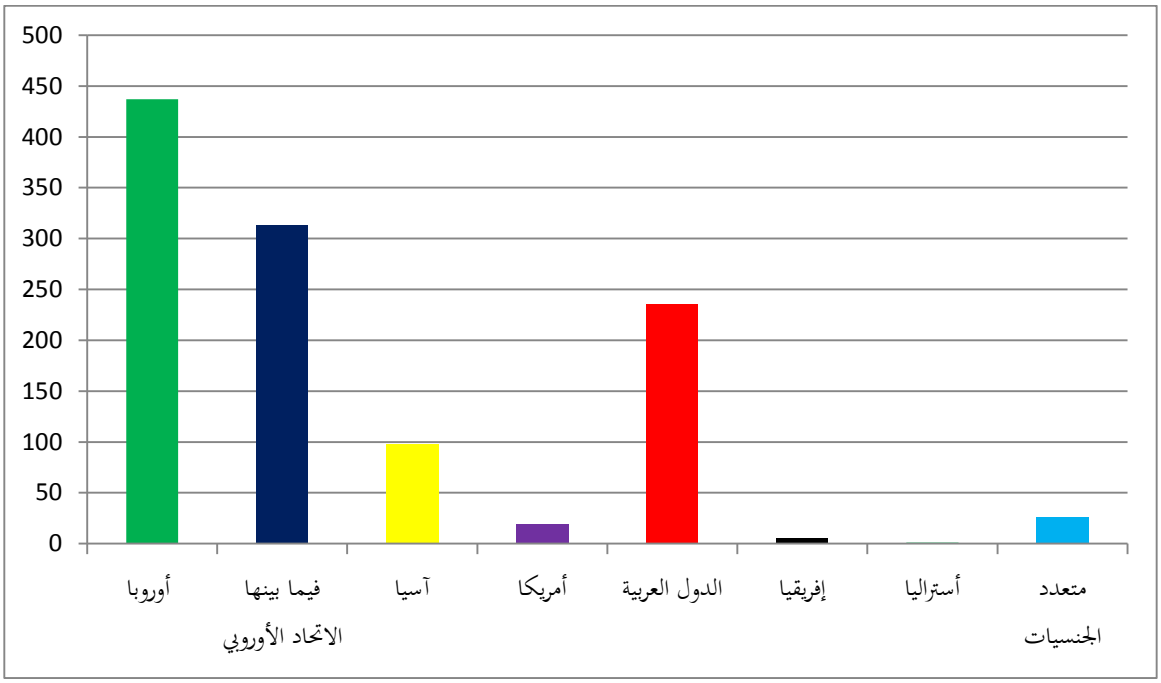

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول 03.

نلاحظ من خلال الجدول 03 أن أوروبا تستحوذ على أكبر المشاريع الأجنبية المقامة في الجزائر ب 437 مشروع أي بنسبة 53.16% من إجمالي المشاريع الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016، من بينها 313 مشروع للدول المنضمة تحت لواء الاتحاد الأوروبي و 124 مشروع للدول الأوروبية غير المنضمة للاتحاد الأوروبي. و من بين الدول الأوروبية الأكثر استثمارا في الجزائر حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات هي فرنسا ب 10 مشاريع خلال الفترة 2012 – 2016 و إسبانيا ب 8 مشاريع خلال نفس الفترة.

و تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية ب 236 مشروع أي بنسبة 28.71% من إجمالي المشاريع المقامة. و حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات فإن الإمارات تصدرت قائمة الدول المستثمرة في الجزائر حيث بلغت تكلفة مشاريعها 15280 مليون دولار خلال الفترة 2003 – 2015 و قد بلغ عدد مشاريعها في هذه الفترة 26 مشروع.

أما النسبة المتبقية و التي تبلغ 18.13% من إجمالي المشاريع فتتوزع على المناطق الجغرافية المتبقية و المذكورة في الجدول رقم 03.

و فيما يلي أهم الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر خلال الفترة ما بين يناير 2003 و مايو 2015 يوضحها الجدول رقم 04:

الجدول 04: أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Emirates International Investment Company الإمارات	1	3000	5000
2	Vietnam Oil and Corporation (Petro Vietnam) الفيتنام	2	1999	4743
3	Repsol SA إسبانيا	2	839	3565
4	Jelmoli Holding AG سويسرا	5	4500	3539
5	Total Co فرنسا	3	961	3465
6	Orascom Group مصر	6	3541	2814
7	Arecelor Mittal لوكسمبورغ	3	4349	2447
8	British Petroleum (BP) بريطانيا	3	485	2384
9	Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterneo إسبانيا	4	2434	2049
10	China National Petroleum (CNPC) الصين	2	291	1991
	Other Companies شركات أخرى	344	70754	36043
	الإجمالي	375	93153	68040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص:119.

المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري الجزائري وفق المؤشرات الإقليمية و الدولية

يتم تقييم المناخ الاستثماري لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات الإقليمية و الدولية سنركز على أهمها فيما يلي:

1. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكوّن بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، و إغلاق المشروع.[1]

و نأخذ على سبيل المثال سنة 2011 لنتعرف على ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 05: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2011.

المرتبة عالميا من بين 183 دولة				
بدء المشروع	**استخراج تراخيص البناء**	**توصيل الكهرباء**	**تسجيل الممتلكات**	**الحصول على الائتمان**
153	118	164	167	150
حماية المستثمر	**دفع الضرائب**	**التجارة عبر الحدود**	**إنفاذ العقود**	**تسوية حالات الإعسار**
79	164	127	122	59

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص:175.

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص:238.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تراوحت مراتبها في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال سنة 2011 بين المرتبة 167 و المرتبة 59 و هي مراتب متأخرة، و بالتالي فأقل ما يقال عن البيئة الاستثمارية في هذه الفترة أنها معقدة و لا تشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيها، فعلى سبيل المثال نجد أنها تحتل المرتبة 150 عالميا في مؤشر الحصول على الائتمان من بين 183 دولة و هذا دليل على أن القطاع لمصرفي غير متطور و لا يزال بحاجة إلى إصلاحات كبيرة ليرتقي إلى العالمية. في حين نرى فيما يتعلق بمؤشري حماية المستثمر و تسوية حالات الإعسار أنها تحتل مراتب مقبولة.

2. مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum WEFORUM، و الذي يعتبر في حلته الحالية نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين و معاهد بحوث عالمية، و استطلاع رأي لأكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في 139 دولة يقد صورة شاملة تضم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية و مؤسسية و سياسات تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية و الازدهار في العديد من الدول الصناعية و النامية.[1]

لم تظهر الجزائر منذ 2000 في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت لمرتبة 71 عالميا، ثم المرتبة 82 عالميا حسب هذا المؤشر من ضمن 117 دولة سنة 2005، لتتحسن بعد ذلك سنة 2006 فقد احتلت المرتبة 76 عالميا من ضمن 125 دولة، كما حلت في المرتبة 87 عالميا من بين 138 دولة حسب تقرير التنافسية العالمية لعام 2016-2017 الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، و حلت في المركز التاسع عربيا من بين 13 دولة عربية خلال نفس الفترة.

3. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة (بي.آر.آس) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 و يتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر و قدرته[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص:159.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001، ص:126.

على مقابلة التزاماته المالية و سدادها.[1]

و تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه. و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

الجدول 06: درجة المخاطر القطرية و درجتها المئوية

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100 – 80	درجة مخاطر منخفضة جدا
79.5 – 70	درجة مخاطرة منخفضة
69.5 – 60	درجة مخاطرة معتدلة
59.5 – 50	درجة مخاطرة مرتفعة
49.5 – 0	درجة مخاطرة مرتفعة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص:79.

حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات فيما يخص مناخ الاستثمار في الدول العربية فإن الجزائر خلال الفترة 2000 – 2004 كانت ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة التي تتراوح نقاطها بين 60 نقطة و 69.5 نقطة، و لكن مع سنوات من 2005 إلى 2010 جاءت ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة و هذا دليل على أنا المناخ الاستثماري قد تحسن في الجزائر سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص:126.

المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي الجزائر

1. البرامج المساعدة على الرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر:

قامت الجزائر بمجموعة من البرامج من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خلال الألفية الثالثة، سنتعرف عليها فيما يلي:

أ. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي غلاف مالي أولي بلغ حوالي 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1071 مليار دج، بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، و تمثلت أهدافه فيما يلي:

- بعث النشاط الاقتصادي، بتنشيط الطلب الكلي عن طريق سياسة مالية توسعية في النفقات العامة، للتمكن من رفع معدل النمو الاقتصادي، و خلق مناصب عمل للحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية بتهيئة و إنجاز الهياكل القاعدية.
- تحسين مستوى المعيشة و تغطية الحاجات الضرورية للمواطنين و الحد من الفقر.[1]

ب. برنامج دعم النمو 2005 – 2009:

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و تهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و الحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. و قد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسة ثانية في أفريل 2004 مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. و قد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004. خصص لهذا البرنامج مبلغ[2]

---

[1] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص:200.

[2] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، شرم الشيخ– جمهورية مصر العربية، يومي 25 و 28 يناير 2015، ص:5.

قياسي و هو 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، و قد ركز هذا البرنامج على ما يلي:

- تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.
- تحديث و تطوير شبكة البنى التحتية.
- تعزيز قدرات الأفراد و تحسين مستوى معيشتهم.
- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة و إعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

ت. برنامج توطيد النمو 2010 – 2014:

اعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010 – 2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، و هو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الاعمار الوطني من خلال:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق و السكك الحديدية و السدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دج و هو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

و الملاحظ أن برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ إجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار و هو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين و تطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، و يهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار.[1]

[1] علام عثمان، نفس المرجع السابق، ص ص:6 – 7 بتصرف.

- تطوير الإدارة و تفعيل آليات الحكم الجيد.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعة التقليدية.[1]

2. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول 07: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات النمو الاقتصادي	2.4%	2.7%	4.8%	6.9%	5.2%	4.5%
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
معدلات النمو الاقتصادي	2.5%	3%	3%	2.4%	3.3%	2.4%
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
معدلات النمو الاقتصادي	3.2%	2.7%	4.5%	3.9%	3.4%	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة من سنة إلى أخرى، بحيث سجلت الفترة من 2001 إلى 2003 تحسنا ملحوظا خاصة و أن أحسن معدل سجل كان سنة 2003 ب 6.9% و هذا راجع إلى تطبيق الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، و الملاحظ في الجدول أيضا هو أن في سنة 2004 انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 5.2% و هي آخر سنة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، انطلق برنامج دعم النمو 2005 – 2009 بمعدل مقبول 4.5% سنة 2005 لينخفض في السنة الموالية إلى 2.5% ثم يعاود الارتفاع في سنتي 2007 و 2008، أما بالنسبة للفترة المتبقية فبقي التذبذب يسيطر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

[1] علام عثمان، نفس المرجع السابق، ص:7.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في توفير مناصب العمل و بالتالي التقليل من حدة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى أنه مصدر لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستقبلة لهذا النوع من الاستثمارات، و لذلك سنتعرف في هذا المبحث على أثره على هذين المؤشرين بالنسبة للجزائر.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل في الجزائر

الجدول 08: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	11561	15280
2	إسبانيا	20	24	6702	7860
3	فرنسا	62	81	10011	5950
4	الفيتنام	2	2	1999	4743
5	سويسرا	7	12	5874	4538
6	مصر	9	11	7350	4178
7	المملكة المتحدة	18	24	2033	3738
8	الولايات المتحدة	31	34	3210	3303
9	الصين	12	12	9566	2658
10	لوكسمبورغ	1	3	4349	2447
	أخرى	119	146	30284	13615
	الإجمالي	306	375	93153	68040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص:119.

الجدول 09: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الأجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100%	12800833	100%	1138412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?=395، 2018/06/03.

الملاحظ من الجدولين 08 و 09 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر عدد محدود جدا من مناصب العمل، حيث أنه و حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن هذا النوع من الاستثمار يوفر ما نسبته 10% من مناصب العمل الإجمالية خلال الفترة 2002 – 2016، و يعتبر محدود بالنظر إلى طول الفترة الزمنية التي حقق فيها النسبة المذكورة سابقا، ففي الجزائر الاستثمار المحلي يلعب الدور الرئيسي في التقليل من مشكلة البطالة لأنه يوفر 90% من مناصب العمل الإجمالية، و هذا الأمر يعتبر من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا و لكن لأسباب معينة لم يرقى إلى مكانته الأساسية في الجزائر خاصة و أن هذه الأخيرة تعاني من عراقيل كثيرة تمنع من تشجيع و تحفيز المستثمرين الأجانب على توجيه رؤوس أموالهم إليها، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر شبه الكامل على قطاع المحروقات و بالتالي إهمال بقية القطاعات الأخرى و معاناتها من التهميش و عدم تطورها مما يجعل المستثمر الأجنبي ينفر من الاستثمار فيها فهو يبحث عن تحقيق العوائد بأقل مخاطرة لأن رأس المال الأجنبي جبان كما يقال.

و بالتالي فالاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة العمالة مما يؤدي بدوره إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فليس له دور في ذلك.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

بما أن النمو الاقتصادي يقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي فسنتطرق في هذا المطلب إلى تطوره في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016، مع توضيح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوينه و ذلك كما يلي:

1. تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2016

الجدول 10: تطور PIB خلال الفترة 2000 – 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
PIB مليار دولار [1]	54.79	54.71	56.75	67.86	85.33	103.08
معدل النمو الحقيقي لPIB % [2]	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
PIB مليار دولار	117.02	134.81	171	137.23	161.19	200.24
معدل النمو الحقيقي ل PIB %	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
PIB مليار دولار	209	209.67	213.56	165.87	159.05	
معدل النمو الحقيقي ل PIB %	3.4	2.8	3.8	3.9	3.30	

المصدر: [1] من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

[2] البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/algeria، 2018/06/11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد شهد ارتفاعا ملحوظا منذ بداية الألفية الثالثة و قد استمر هذا الارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 و هذا راجع إلى البرامج الاقتصادية الإنعاشية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و بناء اقتصاد وطني قوي، إلا سنتي 2015 و 2016 قد شهدتا انخفاض في PIB بسبب الظروف الصعبة التي مرّ به قطاع المحروقات و التي أدت إلى انخفاض سعر النفط في السوق العالمية.

و الشكل التالي يوضح أكثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الشكل 03: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2016

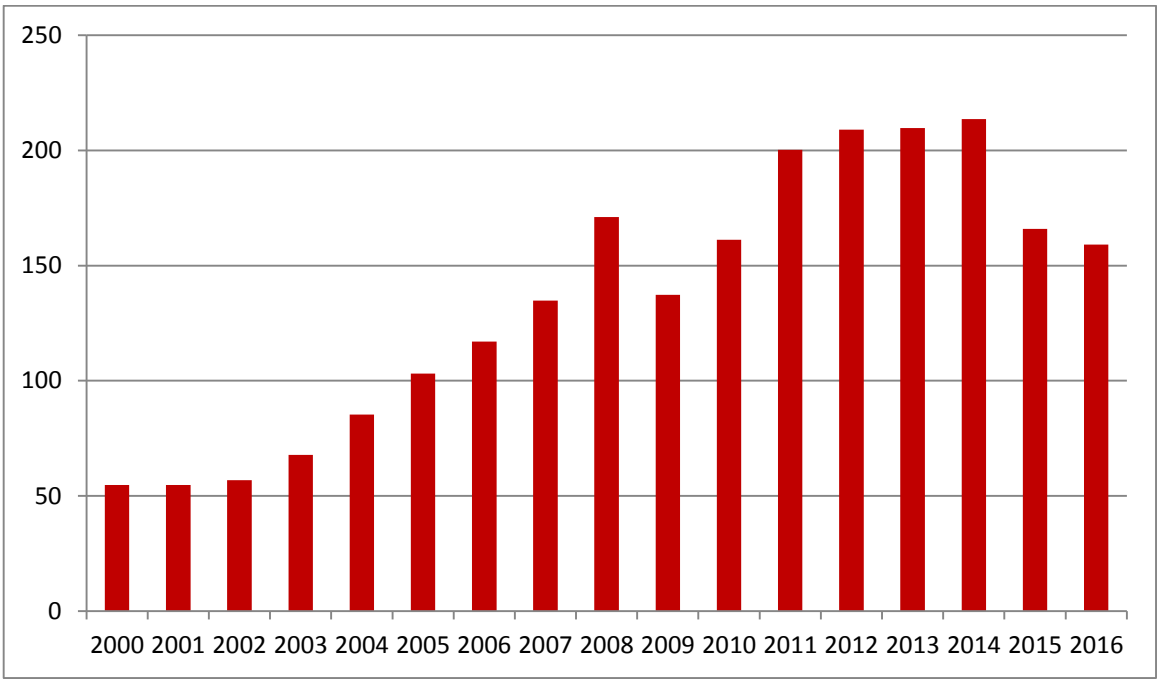

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول 10.

2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 11: نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في PIB خلال الفترة 2000 – 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
IDE الوارد كنسبة من PIB %	0.51	2.02	1.88	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23	1.51
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
IDE الوارد كنسبة من PIB %	1.99	1.40	1.29	0.71	0.80	0.70	-0.24	1.03	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

نستنتج من خلال الجدول 11 أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا مقارنة بالجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية من أجل استقطاب هذا النوع من الاستثمارات و أن أكبر نسبة

سجلت كانت سنة 2001 ب 2.02% و أن المكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هو قطاع المحروقات و بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في إعطاء إضافة للناتج المحلي الإجمالي، و هو الأمر الذي يؤكد على أن الجزائر مازالت بعيدة جدا في مجال جذب المستثمرين الأجانب نظرا للمناخ الاستثماري غير الملائم.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر

الجدول 12: تطور أهم حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015

	الاستثمار الأجنبي الوارد (مليار دولار)	تطور الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج (مليار دولار)
2000	0.28	1.16
2001	1.113	1.02
2002	1.065	1.60
2003	0.637	2.28
2004	0.881	3.30
2005	1.156	5.48
2006	1.841	6.18
2007	1.686	5.41
2008	2.638	6.28
2009	2.746	5.88
2010	2.300	4.854
2011	2.571	6.251
2012	1.500	7.505
2013	1.691	8.002
2014	1.503	8.001
2015	-0.403	6.503

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول 12 أن الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج أي إلى بلدانهم الأصلية أكبر بكثير من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر مما يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر غير فعّال و بالتالي لا يساهم في تحقيق مزاياه الإيجابية بالجزائر، و هذا ينطبق على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 ما عدا

سنة 2001 التي كانت فيها الاستثمارات الأجنبية الواردة (1.113 مليار دولار) أكبر من الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج (1.02 مليار دولار) و لكن تتجاوزه بمبلغ ضئيل جدا لا يتعدى 93 مليون دولار.

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخليص الدول المستقبلة من العجز الذي قد يلحق بميزان مدفوعاتها أي يعالج الاختلالات التي تصيب هذا الأخير. و لكن عندما يتعلق الأمر بميزان مدفوعات الجزائر فالملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له أي دور في تحسين ميزان مدفوعاتها، ذلك لأن أرباح المشاريع الأجنبية التي تخرج من الجزائر أكبر مما يدخل إليها و هذا قد يسبب عجز أكبر و لا يساعد أبدا على التخلص من هذا العجز.

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج من خلال هذا الفصل بأن الجزائر عملت خلال الألفية الثالثة على تحسين مناخها الاستثماري قصد تشجيع الأجانب على الاستثمار فيها و يظهر ذلك في القوانين و التشريعات التي أصدرتها بالإضافة إلى كل الجهود التي تقوم بها في إطار توفير الهياكل القاعدية كالطرق، شبكة الاتصالات...الخ. و قد خصصت مبالغ مالية ضخمة خاصة في برامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو و برنامج توطيد النمو و التي كانت خلال الفترة 2001 – 2014، إلا أن هذا لا يعني بتاتا أن الجزائر أصبحت تتمتع بمناخ استثماري جيد و ذلك بسبب وجود صعوبات تمنع الجزائر من تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الفساد الإداري، انعدام الشفافية...الخ.

كما نستنتج من خلال هذا الفصل أيضا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك لأن مساهمته في PIB ضعيفة جدا بالإضافة إلى أنه لم يساهم في توفير مناصب عمل و كذلك مساهمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب في إحداث عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها على عكس ما هو متوقع من هذا النوع من الاستثمارات.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر تعاظم باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الدولي نظرا لمساهمته في رفع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تعاني أغلبها من عجز الاستثمارات المحلية على تغطية حاجاتها، و ذلك من خلال تدعيم الناتج المحلي الإجمالي علاوة على ذلك فهو يساهم أيضا في نقل التقنيات الحديثة للدول النامية، و لذلك فقد اتجهت أغلب الدول على اختلاف تطورها إلى توفير المناخ الملائم لجذب المستثمرين الأجانب.

و لهذا فإن الجزائر تسعى جاهدة الارتقاء إلى المكانة العالمية في هذا المجال، و حتى تحقق هذا الهدف قامت بإصدار مجموعة من التشريعات القانونية لتسهيل عمل المستثمرين الأجانب و حماية حقوقهم، كما تم منحهم حوافز ضريبية متعددة.

1- النتائج:

من خلال ما ورد في هذه الدراسة أستنتج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال التمويل الدولي ظهر بعد أن تسبب الشكل التقليدي (القروض الخارجية) أزمات كبيرة على مستوى اقتصاديات العالم، و هو عبارة عن تنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى لإقامة مشاريع جديدة أو المساهمة في مشاريع قائمة، و قد اشترط صندوق النقد الدولي أن تكون نسبته 10% فما فوق، فإذا كان أقل من هذه النسبة لا يعتبر استثمار أجنبي مباشر.
- إن زيادة و انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحدث بالصدفة، بل هناك مجموعة من العوامل المحددة التي تتحكم في حجم تدفقاته، فمن العوامل التي تؤدي إلى زيادته توفر التقنية الحديثة و اليد العاملة المؤهلة...الخ، أما بالنسبة للعوامل التي تؤدي إلى انخفاضه فنجد مثلا انعدام الاستقرار و الأمن.
- بالرغم من أن للاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيات كثيرة كتوفير مناصب العمل و نقل التكنولوجيا الحديثة، إلا أن هذا لا يعني خلوه من بعض العيوب كالتأثير السلبي على سلوك المستهلك بإدخال سلع جديدة و بالتالي تغيير سلوكه، بالإضافة إلى الإخلال بالنظام البيئي للدولة المستقبلة لهذا الاستثمار خاصة إذا كانت مشاريعه في المجال الكيماوي و الاسمنت و غيرها.
- النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع نصيب الفرد منه، فإذا لم يرتفع نصيب الفرد من PIB لا يمكن اعتبار الدولة المعنية قد حققت نموا اقتصاديا.

- تختلف أفكار الاقتصاديين حول موضوع النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون لها.
- بالرغم من أن الجزائر من الناحية القانونية قد أصدرت تشريعات كثيرة تشجع و تسهل من عمل المستثمرين الأجانب فيها، إلا أن ذلك لم يؤهلها لأخذ مكانة عالمية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر الصناعة القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى من ناحية تركز الاستثمارات الأجنبية فيها خاصة الصناعة البترولية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي فمن خلال الإحصائيات تين لي أن مساهمته في تكوين PIB لا تتعدى 2.02% طيلة الفترة 2000 – 2015.

2- اختبار الفرضيات:

سأقوم فيما يلي باختبار الفرضيات التي بنيت على أساسها هذه الدراسة:

الفرضية الأولى: الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى بغرض تحقيق عوائد أكبر، أنفي صحة هذه الفرضية لأنني إذا اكتفيت بهذا التعريف فقط فهذا خطأ لأن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى لا تعتبر كلها استثمارات أجنبية مباشرة، و الأصح هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى بشرط أن يكون هذا التدفق يساوي أو يفوق 10% من رأس مال المشروع و من عدد الأصوات فيه.

الفرضية الثانية: النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، هذه الفرضية خاطئة فزيادة الناتج المحلي دون ارتفاع نصيب الفرد من منه لا يعتبر نمو اقتصادي، لهذا فالنمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع نصيب الفرد منه أيضا.

الفرضية الثالثة: تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بمناخ غير ملائم لجذب الأجانب للاستثمار فيها، نؤكد صحة هذه الفرضية لأنه رغم كل ما قامت به الحكومة الجزائرية من جهود لتحسين مناخها الاستثماري، إلا أنه لازال يعتبر غير ملائم لجذب المستثمرين الأجانب.

الفرضية الرابعة: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر، تعتبر هذه الفرضية خاطئة فرغم كل ما قامت به الجزائر في إطار تحفيز الاستثمار الأجنبي لم يأتي بثماره على أرض الواقع، فالاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر لم يساهم للأسف في رفع معدلات النمو الاقتصادي و هذا راجع إلى الواقع السيئ الذي يتخبط فيه هذا النوع من الاستثمارات بالجزائر.

3- التوصيات:

- يجب على الجزائر الاهتمام أكثر بتطوير البنية التحتية و الهياكل القاعدية و ذلك لضمان جذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.
- ضرورة الاهتمام بالقطاعات البعيدة عن قطاع المحروقات، فالنفط ثروة زائلة و يجب تعويضها بثروات أخرى دائمة كالفلاحة، و هذا الاهتمام يؤدي إلى تحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيها و عدم التركيز على قطاع المحروقات فقط.
- العمل على تحسين مرتبة الجزائر في المؤشرات الإقليمية و الدولية التي تهتم بالاستثمار كمؤشر المنافسة العالمية.
- تخفيف الإجراءات الإدارية و تكلفتها و الوقت اللازم لإعدادها و القضاء على البيروقراطية.

قائمة المراجع:

أولا– الكتب:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
2. أوجست سوانينبيرج، ترجمة خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
3. أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
4. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي)**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
5. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.
6. جمال رضا حلاوة و علي محمود موسى صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
7. حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 2، الأردن، 1997.
8. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل المالي)**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
9. حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
10. حسني علي خربوش و آخرون، **الاستثمار و التمويل**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
11. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
12. دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
13. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 4، الأردن، 2007.
14. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.

15. عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2010.

16. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي – الواقع، العوائق، سبل النهوض –**، دار جليس الزمان، الأردن، 2014.

17. عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012.

18. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.

19. محمد الحناوي و نهال فريد مصطفى، **مبادئ و أساسيات الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

20. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.

21. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

22. محمد عوض عبد الجواد و علي إبراهيم الشديفات، **الاستثمار في البورصة**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

23. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

24. مروان شموط و كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

25. مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلة من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم**، الدار الجامعية، مصر، 2011.

26. ناصر عثمان محمد عثمان، **ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، دار النهضة العربية، مصر، 2009.

27. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات لأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

ثانيا– الرسائل و الأطروحات:

28. بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016/2015.

29. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

30. بوعافية هشام، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

31. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010.

32. جمال حريري، **قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي و إحصاء، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2012/2011.

33. داودي محمد، **السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

34. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009.

35. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

36. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

37. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

38. علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.

39. فرحي كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012.

40. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

41. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

42. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2009/2008.

43. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

44. معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

45. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

46. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.

47. هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

ثالثا– المجلات و الأبحاث:

48. أسماء بن طراد و شريط عابد، **مقال بعنوان آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، العدد 72، خريف 2015.

49. زيدان محمد، **مقال بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 01، بدون تاريخ نشر.

50. سعيدي يحي، **مقال بعنوان تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009.

51. عامر عبد الرحيم، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي (دراسة قياسية خلال الفترة 1995 – 2015)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، 2017.

52. محمد مراس، **مقال بعنوان قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 03، جوان 2015.

53. مفتاح صالح و بن سمينة دلال، **مقال بعنوان واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 43، صيف 2008.

54. يوسف مسعداوي، **مقال بعنوان تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد 03، جوان 2008.

رابعا– الملتقيات:

55. براهمية أمال و سلايمية ظريفة، **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية–، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

56. علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، شرم الشيخ –جمهورية مصر العربية–، يومي 25 و 28 يناير 2015.

خامسا– التقارير:

57. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001.

58. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.

59. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010.

60. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011.

61. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015.

سادسا– المواقع:

62. البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/algeria، 2018/06/11.

63. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?=365، 2018/06/03.

64. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index/ar/cadre-juridique/legislation-interne، 2018/06/05.

سابعا– المراجع باللغة الأجنبية:

65. Michel Menry Bouhet, La globalisation, introduction à l'économie du nouveau Monde, France, Pearson Education, 2005.

66. OECD, Third edition of the detailed ben chmark of Foreign, direct investment, France, 1999.